أثر تداخل الحقول الدّلاليّة في أبنية مصادر الفعل الثلاثي وصفاته

قراءة في كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)

أ.م.د. علي سامي أمين

الكليّة التربوية المفتوحة/ مركز القادسية الدراسي

aliisamii197652@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/٩/١٠

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١٠/٢٩

الخلاصة :

لا خلاف في أنَّ المتتبع لما جاء في تراثنا اللغوي، والمستقرئ لمضامينه وأفكاره، سيجد مصاديق وتطبيقات كثيرة لنظريات لغويّة حديثة ومعاصرة في كل مستويات اللغة، ومن هذه النظريات نظرية الحقول الدلاليّة. ويقصد هذا البحث إلى استجلاء أثر تداخل هذه الحقول في صياغة أبنية مصادر الفعل الثلاثي وصفاته وتطوّرها وخروجها عن القياس المطّرد على وفق ما ذكره سيبويه في كتابه من ذلك، وما طرحته نظريّة الحقول الدّلاليّة من أسس وآراء، وما أقرّته قوانين التطوّر اللغوي من عوامل فاعلة ومؤثّرة في تغيير دلالة المفردات، وتشكيل أبنيتها، إذ تميّزت اللغة العربيّة بميلها إلى الربط بين الدّلالة والإيقاع الوزني للصيغ التي تعبّر عنها في الأفعال والمصادر والصّفات، فتشكّلت بذلك مجموعة أبواب بحسب الدّلالة المركزيّة المشتركة الجامعة للموادّ التي تنضوي ضمن هذه الحقول أو الأبواب، بيد أنَّ هذه الحقول قد تتداخل في دلالاتها الإيحائيّة وظلال معانيها وهو ما سيؤثّر في أبنية المفردات التي تضمنتها تبعًا لذلك، وهو ما يهدف البحث إلى بيانه ودراسته. وقد اقتضت طبيعة مادة البحث تصنيفه على موضوعات عدّة معَ محاولة مراعاة التسلل الذي وردت عليه ضمن كتاب سيبويه فابتُدِئ بموضوعات باب العمل المتعدّي واللازم، فموضوعات أفعال الحالات وأوصافها كـ(فَعِل، وفَعْلَان، وأَفْعَل)، وصولا إلى ما ذكره في باب الخصال .

الكلمات المفتاحية : الدّلالة ، المصدر، الصفة ، العمل ، الحالات، الخصال، البنية .

(The effect of overlapping semantic fields on the structure of the trilateral verb source and its adjective- reading in the book of Sibawayh

Associate Professor: Ali Sami Ameen (ph.D)

Open Educational College

(Al-Qadisiyah Educational Eenter)

aliisamii197652@gmail.com

Date received: 10/9/2024
Acceptance date: 29/10/2024

Abstract:
There is no doubt that the one who follows what is mentioned in our linguistic heritage, and extrapolates its contents and ideas, will find many examples and applications of modern and contemporary linguistic theories at all levels of language, and one of these theories is the theory of semantic fields. This research aims to clarify the effect of the intersection of these fields in formulating the structures of the three-part verb infinitives and their attributes, their development, and their departure from the consistent analogy, according to what Sibawayh mentioned in his book about this, and the foundations and opinions put forward by the theory of semantic fields. Effective and influential in changing the meaning of vocabulary and shaping its structures, as the Arabic language is characterized by its tendency to link the meaning and metrical rhythm of the forms that express it in verbs, infinitives, and adjectives. Thus, a group of chapters was formed according to the common, central, unifying meaning of the materials that fall within these fields or chapters. However, These fields may overlap in their suggestive connotations and shades of meaning which will affect the vocabulary structures that include them accordingly. The nature of the research material necessitated its classification on several topics, with an attempt to take into account the intrusiveness that was mentioned in Sibawayh's book, so he began with the topics of the chapter on transitive and intransitive action, then the topics of state verbs and their descriptions such as (فَعِل), (فَعْلَان), and (أَفْعَل), arriving at what he mentioned in the chapter on qualities

Keywords: **significance, source,adjective,action,cases,qualities,structure**

المقدمة :

توطئة: في نظرية الحقول الدّلاليّة وصلتها بصياغة أبنية اللغة العربيّة:

الحقول الدلالية – كما هو معلوم – هي إحدى نظريات علم الدلالة، ويُعرّف الحقل الدلالي بأنّه "مجموعة من الكلمات التي ترتبط دلالتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها. مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربيّة"[1]. وتتحدد دلالة كلّ لفظ ينتمي إلى حقل دلالي ما بالنظر إلى ما تكتنفه من ألفاظ في الحقل المعيّن نفسه؛ إذ ثمّة علاقة معنويّة مشتركة تربط ألفاظ تلك المجموعة اللغويّة[2]. وهي نظريّة غربيّة الصياغة من نتاجات علم اللغة الحديث، نشأت وتكاملت في النصف الأول من القرن العشرين[3] .

وقد توجّه جلّ اهتمام الباحثين العرب بعد التعريف بهذه النظريّة وتحديد أهم مبادئها إلى التأصيل لها في التراث اللغوي العربي متمثلاً بتلك المعجمات التي صنّفت مادتها على أساس الموضوعات المشتركة[4]، على حين سعى بعضهم إلى دراسة رؤية النحويّين واللغويّين والبلاغيين للحقول الدلالية، وأسسها[5]،ولكن ثمّة جانب في جهود القدماء أراه مسيس الصلة بهذه النظريّة لم أجد أحدًا من الباحثين – بحسب ما اطلعت عليه – قد أشار إليه، وهو ما ذكره النحويون من وجود علاقة بين صياغة بعض أبنية اللغة العربيّة، والمجالات المعنويّة التي تجمع أصول تلك الأبنية، ويتبيّن ذلك بوضوح في دراستهم لموضوعات عديدة كأبنية الأفعال، والمصادر، والصّفات، والجموع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه ليس مقصد هذا البحث تتبّع آثار هذه النظريّة وملامحها في الدرس النحوي بعامّة، بل يرمي إلى بيان ما لتداخل هذه الحقول، وصلتها ببعض من أثر في اختلاف أبنية المصادر والصّفات وتعدّدها وخروجها عن القياس المعروف على وفق ما عقده سيبويه لها في كتابه من أبواب .

ولا يخفى أنَّ هناك فرقًا واضحًا في الإفادة من هذه المجالات المعنويّة بين عمل المعجميّ، ودراسة النحويّ، فالأوّل يعمدُ إلى تصنيف موادّ اللغة ومفرداتها على وفق هذه المجالات، على حين يسعى الثاني إلى استقراء الظواهر اللغويّة في مستوياتها المختلفة، والتي يرى أنَّ لهذه المجالات أثرًا فيها خلال نشأة اللغة وتطوّرها، إذ "إنَّ التحليل الدلالي لبنية اللغة من الأمور الضروريّة والأساسيّة في معالجة دلالة الكلمات سواء أكانت الدراسة تاريخيّة أم مقارنة أم تقابليّة"[6] .

وتشير قضية وجود علاقة بين صيغ الكلمات الوزنيّة، وحقولها الدلاليّة إلى أنَّ العقل قد بنى تصوّره للعالم الخارجي، وتصنيفات موجوداته الماديّة بخاصّة، ثمّ قرنها بهذه الصيغ والمفردات، فرؤية العقل قد سبقت اللغة في هذه التصنيفات، واستبانت باللغة لا من خلالها، والدليل على ذلك أنَّ بعض هذه الحقول الدلاليّة هي حقول مشتركة في جلّ لغات الشعوب بثقافاتها المختلفة[7]. ووجهة النظر هذه تناقض جزئيًّا الرأي الذي أخذ به مجموعة من علماء اللغة المحدثين كـ(هردر)، و(همبلوت)، و(سابير)، والذي يذهبُ إلى أنَّ اللغة هي شرط ضروري لوجود الفكر[8]، وأنَّ أي مجتمع "لا يستطيع رؤية العالم إلاّ من خلال اللغة"[9]، وأوضح من هذا ما صرّح به عالم اللغة (بنيامين لي وورف) ومفاد ذلك أنَّ "البنية اللغويّة أو التركيب اللغوي هو الذي يحدد الفكر ويسيطر عليه سيطرة كاملة، ولذلك فإنَّ معرفة البشر بهذا العالم وتجاربهم فيه ونظرتهم إليه ومواقفهم منه تختلف باختلاف اللغات التي يتكلمونها، أي أنَّ العالم كما يراه البعض يختلف عن العالم كما يراه البعض الآخر، إذا كانَ كل من المجموعتين أو المجتمعين يتكلّم لغة مختلفة"[10]. ولا ريب في أنَّ هذه النظرة تصدق على الأفكار العقليّة والأفكار المجردة أكثر من إدراك العقل للموجودات الماديّة المحسوسة في العالم حولنا، ومن ثمّ فلا مناص من الأخذ بالرأي القائل بتعاضد الفكر واللغة، وأنّهما "يعتمد كل واحد منهما على الآخر إلى حد كبير، فنحن لا نستطيع أن ننطق بما لا نستطيع التفكير فيه"[11] .

أبواب مصادر الفعل الثلاثي وصفاته عند سيبويه:

لا بد – قبل الخوض في موضوع البحث الأساس – من عرض أهم ما يميّز دراسة سيبويه لهذه الأبواب، والمنهج العام الذي اتبعه في ذلك، إذ تميّزت دراسته بـ:

١– الرؤية الشمولية المتكاملة: ويتمثل هذا في ربط الحقل الدلالي لمعاني المواد اللغويّة بصيغ أفعالها ومصادرها وصفاتها، ويعرض لها بوصفها وحدة واحدة متكاملة .

٢– السعي إلى الحصر والاستيعاب: فهو لا يكتفي بالتمثيل للقواعد التي يستقرؤها، بل يتعدّى ذلك محاولا الإحاطة بكل الأفعال التي تخرج في صياغة بنية مصادرها أو صفاتها أو كليهما عن هذه القواعد .

٣– قدرته العظيمة على المقارنة والربط والتعليل، فكأنّه يستحضر كل النماذج المختلفة في ذهنه، فيقرن بين النظائر، والأضداد، ويجمّع بين المتقاربات والأشباه، مع تنوّع مسالك التعليل بين العلل الصوتيّة والبنيويّة والدلاليّة واللهجيّة وغيرها،حتّى إذا استنفذ جهده في هذا ركن إلى سليقة العربي وطبعه في مدار لغته وكلامه.

شرع سيبويه في عرض المواد اللغويّة بحسب اتّفاق أبنية أفعالها ومصادرها وصفاتها موزّعة على الحقول الدلاليّة التي استنتجها من خلال استقراء تواردها في الاستعمال اللغوي، وهذا الاستقراء نفسه قد أفضى إلى تقرير قاعدة عامة عند النحويين آنذاك يذكرها سيبويه قائلاً: "والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد"[(12)]، وهذا التقارب الذي يذكره سيبويه هو تقارب معنوي دلالي بالدرجة الأساس بحسب ما تؤكّده الأمثلة التي أوردها، وما نصّ عليه في مواضع عدّة[(13)]. وهذا التقارب هو تلك العلاقة المعنويّة المشتركة التي أشار إليها المحدثون في تعريفهم للحقل الدلالي، وهو ما يعبّر عنه سيبويه بـ(الباب)[(14)]. ويمكن إيجاز تلك الحقول التي ذكرها سيبويه بالآتي:

١- باب العمل: وهو أوسع الأبواب وأكثرها أفعالاً، ويتبين من مضمون كلام سيبويه أنّه يريد بالعمل ما تضمّن فعلاً يُرَى أو يُسمَع[15]، وقد شملَ هذا الباب عنده الأفعال من صيغتي (فَعَلَ، وفَعِلَ) متعديّة ولازمة، وهو ما يجعله قريبًا مما نصَّ عليه المحدثون من أنَّ الأفعال التي ترِدُ على صيغتي (فَعَلَ) متعدّيًا، ولازمًا، و(فَعِلَ) مُتعديًا هي الأفعال الحقيقيّة التي تتضمّن عملاً وحركة ومجهودًا حسيًّا أو عقليًّا[16]. أمّا (فَعِلَ) اللازم فأمثلته في هذا الباب قليلة أورد منها سيبويه: (رَكِنَ، ولَبِثَ، وحَمِيَ، ولَعِبَ)[17]. وترد أكثر أمثلته عنده في أبواب أخرى، وهو ما سيتبيّنُ لاحقًا. وهو إنّما نصَّ على أنَّ العمل يردُ على (فَعَلَ، وفَعِلَ) متعديين، ولازميين، وليسَ كلّ ما ورد عليهما فهوَ عملٌ .

ويردُ المصدرُ من (فَعَلَ، وفَعِلَ) المتعديين على (فَعْل) في الغالب، والصّفة على (فَاعِل)، ومن أمثلته: (قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً، فهو قَاتِلٌ)، و(ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، فهو ضَارِبٌ)، و(شَرِبَ يَشْرَبُ شَرْبًا، فهوَ شَارِبٌ)[18]. ويخالفه اللازمُ منهما في بناء المصدر فقط، إذ جاء على وزن (فُعُول)، نحو: (قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا، فهو قَاعِدٌ)، و(جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا، فهوَ جَالِسٌ)، و(رَكِنَ يَرْكَنُ رُكُونًا، فهوَ رَاكِنٌ)[19]. وإذا أخذنا بالرأي الذي يعد التصنيفات النحويّة حقولاً دلاليةً[20]، تكون التعدية واللزوم حقلين دلاليين نحويين متفرعين من حقل العمل الأساس .

وهناك حقول ثانويّة أخرى أوردها سيبويه تنضوي تحت هذا الباب، وقد خالفته في بناء المصدر فقط بحسب المجال الدلالي الذي ترد فيه وهي كالآتي:

أ- ما دلّ على حِرفَة أو ولاية، فالمصدر على وزن (فِعَالة) كـ(التِّجَارَة والصِّنَاعَة، والخِيَاطَة، والخِلَافَة، والإِمَارَة)، والفعلُ على (فَعَلَ) مُتَعدٍّ أو لازم، والصفة على (فَاعِل)[21].

ب- ما دلَّ على داء، ومصدره (فُعَال) من (فَعَلَ) اللازم كـ(العُطَاس، والنُّحَاز)، والوصف (فَاعِل)[22] .

ج- ما دلّ على صوت، وبناء (فَعَلَ) اللازم، والمصدر (الفُعَال)، كـ(الصُّرَاخ)، و(الفَعِيل)، كـ(الصَّهِيل)، و(الفَعَلَة)، كـ(الجَلَبَة)، والصّفة (فَاعِل)[23] .

د- ما دلّ على حَركَة واضطراب، وبناء فعله (فَعَلَ) اللازم، ومصدره (الفَعَلَان)، كـ(الغَلَيَان، والدَّوَرَان)، والوصف (فَاعِل)[24].

هـ – ما دلَّ على سير،وبناء فعله(فَعَلَ) اللازم،ومصدره(فَعِيْل)،كـ(الرَّسِيْم،والذَّمِيْل)،والوصف(فَاعِل)[25].

و- ما دلَّ على مُباعَدَة (امْتِنَاع) وبناء الفعل (فَعَلَ) اللازم، والمصدر (الفِعَال)، كـ(الشِّمَاس، والنِّفَار)، أو (الفُعُول)، إذ قالوا: (النُّفُور، والشُّمُوس)، والوصف (فَاعِل)[26].

٢- يورد سيبويه مجموعة أخرى من الأبواب مصنّفة على وفق التصوّر المذكور انفًا، إذ ارتبطت أبنية أفعالها ومصادرها وصفاتها بالحقل الدلالي الذي ترد ضمنه، وهي في جلّها تتعلّق بصيغة (فَعِلَ) اللازم، والذي يميّز هذا البناء بحسب ما وصفه المحدثون بأنّه من الأفعال الإجباريّة، إذ الفاعل غير مختار له[27]. وهو ضمن ما وردَ في هذه الأبواب خاصٌّ بالحالات بالمقارنة بما سيرد منه في أبواب الخصال والسجايا مع (فَعُلَ)، إذ يتدرّج في حركيّته بينهما وبين باب الأعمال[28]. وهذه الأبواب هي:

أ – ما دلّ على لون، وبناء مصدره (الفُعْلَة)، كـ(الحُمْرَة، والصُّفْرَة)، والوصف (أَفْعَل)[29] .

ب – ما دلَّ على عَيب، وبناء مصدره (فَعَل)، كـ(العَوَر، والصَّلَع)، والوصف (أَفْعَل)[30].

ج- ما دلَّ على داء، ومصدره (فَعَل)، والوصف (فَعِل، أو فَعِيْل)، كـ(مَرِضَ مَرَضًا، فهو مَرِيض)، و(سَقِمَ سَقَمًا، فهو سَقِم)[31] .

د – ما دلَ على جوع أو عطش (خلوّ)، أو ضده وهو الشبع والريّ (الامتلاء) وبناء مصدره (فَعَل)، نحو: (العَطَش، والطّوَى، والشَّبَع)، والوصف (فَعْلان)، وقد يرد من (فَعَلَ) اللازم ومصدره (فُعْل)، كـ(الجُوع، والسُّغْب)، والوصف (فَاعِل)[32] .

هـ – ما دلّ على الترك والانتهاء، ومصدره (فَعَل)، والوصف (فَعِل)، نحو: (أَجِمَ أَجَمًا، فهو أَجِمٌ)، و(غَرِضَ غَرَضًا، فهوَ غَرِضٌ)، وضده (هَوِيَ هَوًى، فهو هَوٍ)[33].

وثمة أبواب أخرى للمصدر يوردها سيبويه أقل أهميّة، ولكنّها تبيّن مدى ميل اللغة العربيّة نحو التحديد والتخصيص في أبنيتها[34] وإيثارها الربط بين الدّلالة والإيقاع الموسيقي لصيغها، ومن ذلك ما دلّ على انتهاء الزّمان، وصيغته (فِعَال)، نحو: (الصِّرَام، والجِّزَاز)، وما دلّ على بقيّة الشيء وفضالته، وبناؤه (فُعَالة)، كـ(القُلَامَة، والقُرَاضَة)، وما دلّ على جزاء الفعل، ويرد على (فُعَالَة) أيضًا، كـ(الظُّلَامَة، والعُمَالَة)، وما دلَّ على وَسْمٍ، وصيغته (فِعَال)، كـ(الجِنَاب، والكِشَاح)[35].

٣- باب الخصال والسّجايا: وقد تضمّن هذا الباب أفعالًا من بنائي (فَعِلَ)اللازم، و(فَعُلَ) وهو الأكثر، ولا يردُ إلا لازمًا، إذ إنّه "ليس فعلًا بأتمّ معنى الكلمة، وإنّما يدلّ على الاتّصاف بصفة"[36]، وقد ذُكِرَ آنفًا أنَّ (فَعِلَ) اللازم يمثّل مرحلة بين العمل والسّجايا، فيتدرّج في حركيّته حتّى يبلغ أقصى حالة الثبات في هذا الباب: وتندر أن تأتي الصّفة مع هذه الأفعال على زنة (فَاعِل)؛ لحركيّتها ودلالتها على الاستمراريّة والتجدّد والحدوث، فتشيع هنا أوزان الصفة المشبّهة في الأكثر الأعمّ، وأكثر أوزان المصدر ورودًا فيه بحسب ما ذكر سيبويه (الفَعَال، والفَعَالَة، والفُعْل)، أمّا الصفات، فالغالب فيها (فَعِيْل)، وربّما جاءت على (فَعَال)، كـ(جَبَان)، أو (فُعَال)، كـ(شُجَاع)، أو (فَعَل)، كـ(حَسَن)، و(فَعِل)، كـ(نَبِه)، و(فَعْل)، كـ(ضَخْم)، وَ(فَاعِل)، كـ(نَاضِر)، وغيرها[37].

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه قد طردَ هذه القاعدة على هذا الباب بأكمله، إلَّا أنّه قد قسّمه إلى حقول دلاليّة عدّة، وقديكون ذلك منه لتسهيل المقايسة بينَ مواد كلّ حقل وبيان مدى تأثيرها ببعض انطلاقًا ممّا بينها من جامع معنويّ. وقد جاء تقسيمه لهذا الباب على النحو الآتي:

أ- ما كانَ حُسْنًا وقُبْحًا، كـ(وَسُمَ وَسَامَة، فهو وَسِيْم)، و(قَبُحَ قُبْحًا، فهوَ قَبِيح)، و(بَهُوَ بَهاءً، فهو بَهِيّ[38].

ب – ما كانَ صِغَرًا وكِبَرًا، نحو: (عَظُمَ عَظَامَة، فهوَ عَظِيْم)، و(طَالَ طُولًا، فهو طَوِيْل)[39].

ج – ما كانَ شدّة وجُرْأة وضَعْفًا، نحو: (جَرُؤَ جُرْأَة، فهوَ جَرِيْئ، وشَجُعَ شَجَاعَة، فهوَ شُجَاع[40] .

د – ما كانَ رِفْعة أو ضِعَة، من مثل (دَنُوَّ دَنَاءَةً، فهوَ دَنِيء)، و(رَشُدَ رَشَدًا، فهوَ رَشِيْد)، و(بَخِلَ بُخْلًا، فهوَ بَخِيْل)[41].

هـ – ما كانَ من العقل، من مثل (رَزُنَ رَزَانَة، فهو رَزِيْن)، و(رَقُعَ رَقَاعَة، فهو رَقِيْع) و(لَبَّ لَبَابَة، فهوَ لَبِيْب)[42].

وكل ما ذُكِر هنا عن سيبويه من هذه الأبواب يمثّل القواعد المُستنتجة من الأعمّ الأغلب من مواد اللغة العربيّة، وهي بمثابة الأصول عنده، بيد أنَّ هناك مواد كثيرة قد خرجت عن هذه الأصول في أبنية أفعالها أومصادرها أوصفاتها، ولذلك فهو يقول – بعد أن قرّر أنَّ العرب يأتون بالكلمات إذا تقاربت على بناء واحد: "ومن كلامهم أنْ يدخلوا في تلكَ الأشياء غير ذلك البناء"[43]، وهو – مع ذلك – قد اجتهد قدر استطاعته في أن يستشف العلل المختلفة التي دعتهم إلى ذلك، حتّى إذا بلغ في توجيهاته واستنباط علله الغاية قال: "وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا. وهكذا مأخذ الخليل"[44]. ومقصد البحث ممّا ذكر سيبويه في هذا المقام ما أورده من تعليل واحتجاج يتعلّق بتداخل الحقول المذكورة دلاليًّا في بعض الوحدات المعجميّة، وأثره في خروج صياغة تلك الأبنية عن الأصول التي أقرها ابتداءً .

تداخل الحقول الدلاليّة:

عضو في Lexeme من المبادئ المتّفق عليها في نظريّة الحقول الدلاليّة أنْ "لا وحدة معجميّة أكثر من حقل"[45]، غير أنَّ هذا لا ينفي وجود صلة بين دلالة وحدة معجميّة في حقل ما بدلالة حقول أخرى، أو بدلالة وحدات في تلك الحقول؛ "إنَّ هذه الوحدات المعجميّة يجمعها سياق دلالي خاصّ بها قد يتداخل أحيانًا مع سياقات أخرى ماديّة أو معنويّة، فالوحدات الدّالة على خلق الإنسان مثلًا قد تتداخل أو تتّصل أحيانًا بالوحدات الخاصّة عند الحيوان، أو تلك التي تدلّ على "النخل" قد تتّصل بتلك التي تدلّ على النبات أو الشجر"[46]، فالصلة بين هذه الحقول غير منقطعة تمامًا، والحدود بينها غير واضحة، فثمّة وشائج دلاليّة متداخلة تصل بينها[47]، مكوّنة سلاسل من حلقات المجموعات الدلاليّة

المتشابكة[48]، وذلك أنَّ دلالة الكلمات على المعاني ليست دلالة حدّيّة محضة دائمًا، بل هي نسبيّة يمكن أن تختلف من سياق دلالي إلى آخر، ويمكن أن تتباين بتباين المتكلمين والمتلقّين ومقاصدهم وتجاربهم وأحوالهم النفسيّة. وقد أكّد أصحاب نظرية الحقول الدلاليّة في مبادئها ضرورة عدم إغفال السياق الذي تتوارد فيه الكلمات عند تحديد حقولها الدلاليّة[49] ،

فكل هذه العوامل التي تقدّمت فضلاً عن الاستعمال المجازي للكلمات يجعل من تداخل الحقول الدلاليّة للكلمات أمرًا واردًا جدًا، ويؤكّد هذا ما أورده دي سوسور في حديثه عن العلاقات الإيحائيّة، قال: "إنَّ الارتباطات الفكريّة تخلق مجاميع أخرى فضلاً عن المجاميع التي تستند إلى المقارنة بين العناصر التي تشترك في صفة أو أكثر، فالعقل يدرك طبيعة العلاقات التي تربط بين هذه العناصر، ثمّ يخلق عددًا من المجاميع الإيحائيّة، يساوي عدد العلاقات المتنوّعة الموجودة بين العناصر"[50]. ولم يبتعد بيرجيرو كثيرًا عن ما أورده دي سوسور هنا في نقده لمفهوم الحقل الدلالي عند (Trier)، إذ رأى أنَّ هذا التعريف لا بدّ أن يتضمّن كل ما يرتبط بالكلمة من أفكار ووظائف وإيحاءات ومجاز[51] .

وتبرز أهميّة فكرة المركزيّة والهامشيّة في الدلالة في حل هذا الإشكال بجعل الدلالة المركزيّة هي الأساس في تصنيف الحقول الدلاليّة، فهي القدر المشترك من الدلالة الذي يكون واضحًا في أذهان المتكلمين في حياتهم العامّة، وهو الذي يدوّنه اللغويون في معجماتهم ويحرصون على إيضاحه[52]، على حين تكون ظلال المعاني وهوامشها وإيحاءاتها أقل أهميّة في تصنيف المعجم وتحديد مجالات المعاني؛ إذ إنّها "قد تكون استجابة نفسيّة للكلمات، وقد تكون استلزامات منطقيّة أو عقليّة"[53]، وهي تؤدّي في اللغة وظيفة التأثير بخلاف الدلالة المركزيّة التي تتصل بوظيفة اللغة الأهم وهي الإبلاغ[54] .

ولو رجعنا إلى حيّز صياغة أبنية المصادر والصّفات محلّ الدراسة، فسنجد أنَّ اللغة في رحلة تطوّرها لا تخضع لذلك التقنين الذي ألزمَ به المعجمّيون أنفسهم، إذ إنَّ ظلال المعاني وإيحاءاتها

الهامشيّة تُسهمُ في نقل البناء من الحقل الدلالي الذي شاع فيه إلى بناء مختلف يشيع في حقل دلالي آخر .

التداخل بينّ المتعدي واللازم في باب العمل:

– نَهِكَهُ نُهُوكًا، ولَزِمَهُ لُزُومًا، وجَحَدْتُهُ جُحُودًا، ووَرِدْتُهُ وُرُوْدًا:

ذكر سيبويه أنَّ مصادر هذه الأفعال قد وردت على وزن (فُعُول)، وقياس مصادرها (فَعْل)؛ لأنّها أفعال متعديّة، وقد علّلَ هذا الخروج عن الأصل بالقول: "شبّهوه بِجَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا، وقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا، ورَكَنَ يَرْكَنُ رُكُونًا، لأنَّ بناء الفعل واحدٌ"[55]، وعلّة اتّحاد بناء الفعل هي أضعف العلل التي يذكرها سيبويه في مثل هذا، وهو لا يلجأ إليها منفردةً إلاّ إذا عدمَ كلّ علّة أخرى، وهي ضعيفة لأنَّ الأصل وهو (فَعْل) على بناء الفعل نفسه، ولا بدّ حينئذٍ أن نلتمسّ لذلك عللًا أقوى، ثمّ إنَّ بعض هذه الأفعال من وزن (فَعِلَ)، وهي (لَزِمَ، ونَهِكَ)، وليست كلّها على (فَعَلَ)، وهو ما نصّ عليه تمثيله في التشبيه، وعلى الرغم من أنَّ في (رَكَنَ) رواية أخرى بكسر العين إلَّا أنّه أوردَ التي بالفتح .

وتبيّن مراجعة مواد هذه الأفعال في المعجم أنَّ بناء مصدرالأصل وهو (فَعْل) قد وردَ فيها جميعًا[56]، وبهذا فإنَّ المصادر الأخرى التي ذكرها سيبويه من وزن (فُعُول) قد تولّدت بطريقة أخرى غير طريقة بناء المصادر لهذه الأفعال بوصفها أعمالًا متعدّية، فـ(النُهُوك) يعني النّقص والإجهاد والإضناء[57]، وإذا تتبّعنا الأصول التي يجمعها بهذا المعنى مجال دلالي واحد لوجدنا للكثير منها مصادر على وزن (فُعُول) من أفعال لازمة كـ(الخُمُول، والذُّبُول، والأُفُول، والنُّحُول، والفُتُور، والكُمُون، واليُبُوس)، وبهذا فقد نشأت بنية المصدر هنا من امتداد الدلالة وتداخلها بين حقلي التعدي واللزوم النحوّيين للعمل .

أمَّا (لَزِمَهُ لُزُومًا)، فيحيلنا إلى الحديث عن مراتب التعدية، فليست الأفعال جميعا على مستوى واحد في تعديتها، بل ثمّة تدرّج وتنوّع بينها بحسب معنى مادة الفعل، ونوع تأثيره في المفعول به

ومداه، فلا يستوي مثل (ضَرَبَهُ، وكَسَرَهُ)، ومثل (قَصَدَهُ، وبَلَغَهُ، وَوَصَلَهُ، وتَرَكَهُ) في التعدية، إذ إنَّ المجموعة الأخيرة على الرغم من تعدّي أفعالها إلى مفعول، إلّا أنّها أقرب من تلكَ التي في المجموعة الأولى إلى اللزوم، وسنجدُ هذا متّسقًا مع ما يذكره أصحاب نظرية الحقول الدلاليّة، إذ "ليست كل الكلمات داخل الحقل الواحد ذات وضع متساوٍ. ومن الضروري أن نميّز بين الكلمات الأساسيّة والكلمات الهامشيّة، لأنَّ الأولى هي التي تتحكّم في التقابلات الهامّة داخل الحقل"[58]، ونجدُ أنَّ تعدية (لَزِمَهُ) إلى المفعول هي أشبه – من ناحية المعنى – بتعديته إلى الظّرف، ففعل اللزوم منحصرٌ بالفاعل وهو الذي أَلْزَمَ نفسَهُ، لا المفعولَ، وإنّما كانَ دور المفعول تحديد ظرف اللزوم مكانًا أو شيئًا أو ذاتًا، وليسَ أدلَّ على هذا ممّا أورده صاحب معجم الصّحاح في هذه المادة، قال: "لَزِمْتُ الشَّيءَ أَلْزَمُهُ لُزُومًا، ولَزِمْتُ بهِ، ولازَمْتُهُ"[59]، فتعدّى الفعل بوساطة الباء الدّالة على الإلصاق والمجاورة، وبهذا لا نعجب إذا وجدنا مصدر هذا الفعل على وزن (فُعُول) هو الأشهر والأكثر تواردًا من (الفَعْل) .

وباب الأعمال المتعدّية مدار الحديث هنا قد تضمّنَ طيفًا واسعًا من الأفعال قد لا نجدُ رابطًا بينها سوى التعدية من الناحية الشكليّة الظاهريّة، فهناك أفعال تمثّل الغاية في النشاط الحسيّ الماديّ العابر كـ(أَكَلَ، وَشَرِبَ، وقَتَلَ، وصَرَعَ، وحَمَلَ، وطَرَقَ) وغيرها، وأفعال أخرى يمكن أن تُدرَج ضمن الحالات، بل وضمن الخصال والطبائع والصفات الثابتة المترسّخة، وهذا ما نجده في الفعل (جَحَدَ)، ومصدره (الجُحُود)، وهو نقيض الإقْرار[60]، وقيل هو "الإنكار مع العلم"[61]، فإذا أُريد بهذا الفعل الحدث العابر ليس غير استُعمِلَت صيغة (الفَعْل) في المصدر أي (جَحَدَ جَحْدًا)، وهو ما يشير إليه سيبويه بإرادة العَمَل[62]، على حين نجد الحدث في (الفُعُول/الجُحُود) أكثر ترسّخًا وثبوتًا، ويمكن أن يُعبِّر عن السجيّة والصفة أي التنكّر والجحود الدائمين بخلاف (الفَعْل)، ويؤكّد هذا ما نراه يشيع في ما يمكن أن يكون كالجحود في الديمومة والملازمة من الأفعال المتعدّية كـ(العُقُوق، والسُرُور، والغُرُور، والحُسُود، والكُفُور)[63]، فكلّها مواد وردَ فيها (الفُعُول)، ولا يمكن تصوّر ورود هذا البناء في أفعال المجموعة الأولى، بأن يقال: (الشُّرُوب، والضُّرُوب، والحُمُول، والقُتُول)؛ لأنّها أبعد من أن تكون حالات أو صفات

ملازمة، وهذا يفضي إلى أنَّ باب العمل نفسه يمكن أن يتضمّن حقولا دلاليّة فرعيّة يستأثر كل منها بأبنية مصادر محدّدة .

وتوجيه مجيء مصدر (وَرَدَ) على (فُعُول) يماثل ما ذُكِرَ في (لَزِمَ لُزُمًا)، وإن كانَ هذا أقرب مأخذًا؛ لأنَّ تعديته في الأصل بحرف الجرّ، ونصبه لمفعول صريح طارئٌ مُستجلَب فيه، ويؤكد هذا ما ذكره المعجم في معناه، قال ابن سيده (ت٤٥٨هـ): "ووَرَدَ الماءَ وغيره وِرْدًا ووُرُودًا، ووَرَدَ عليه أشْرَفَ عليه، دخله أو لم يدخله"[64]، فوُرُود الماء ليسَ شربه كما قد يُتَوَهَّمُ، بل بلوغه والإشراف عليه، فدخول هذا الفعل ضمن حقل الأعمال المتعدّية ظاهريٌّ فحسب، وكذلك كل ما شابهه من أفعال كـ(بَلَغَهُ بُلُوغًا، ووَصَلَهُ وُصُولًا، ودَخَلَهُ دُخُولًا، ووَلَجَهُ وُلُوجًا، ورَقَاهُ رُقِيًّا) وغيرها .

- *عَجَزَ عَجْزًا ، فهو عَاجِزٌ:*

ومما خَرَجَ عن قياس مصدره في باب العمل اللازم عند سيبويه (عَجَزَ عَجْزًا، فهو عَاجِزٌ)[65]، فجاؤوا به على (فَعْل)، وقياسه (الفُعُول)، كما سبق. ومن البيّن أنَّ هذا الفعل وإن جاءَ على (فَعَلَ)، فهوَ إلى أفعال الحالات، والخصال أقرب منه إلى أفعال الأعمال من ناحية المعنى والدّلالة، فلا يمكن أن نتصوّر أنَّ أحدًا اتّخذَ العجز عَمَلًا، إنّما هو حالة أو صفة تعتريه وتتلبّس به. وقالوا أنَّ معناه الضَّعْف[66]، أو هو نقيض الحَزْم[67]، والمشهور في (الضّعْف): (ضَعُفَ) من الباب الخامس، وقد جاء عن اللحياني(ت٢٢٠هـ) (ضَعَفَ)، أمّا (الحَزْم)، فليس فيه إلّا (حَزُمَ) من الباب الخامس. ومما قرُب من معناه (الوَهْن)، والفعل منه (وَهَنَ، وَوَهِنَ)[68]، بل إنَّ (عَجَزَ) نفسه قد وردَ فيه (عَجِزَ)[69]، وهذا يؤكد ما ذُكِرَ آنفًا من أنّه إلى أفعال الحالات والخصال أقرب، وأفعال هذه المجموعة تشكّلُ مجالًا دلاليًّا شاعَ فيه (الفَعْل) مصدرًا بالمقايسَة، لورود التعدية في بعضها، إذ يُقالُ: "عَزَمْتُ على الأمرِ، وعَزَمْتُهُ"[70]، وَ(وَهَنْتُهَ، وأَوْهَنْتُهُ)[71]، وقد جاءَ في بعضها المصدر على الأصل، فقالوا: ضُعْفًا، وَحَزَامَة، وعُزْمًا، وَوَهَنًا[72] .

وورود الوصف من (عَجَزَ) على (فَاعِل) لا إشكال فيه إذا نظرنا إليه من ناحية بنية الفعل (فَعَلَ) اللازم، إذ الأصل فيه (فَاعِل)، أمّا من ناحية الدّلالة فالعّجْز قد يكون حالة طارئة عابرة، وقد يكون طبعًا وسجيّة دائمة، وقد استُعْمِلَ (فَاعِل) فيهما، والأصل فيه الدّلالة على الحدوث والتجدّد، ولكنّه قد يحمل دلالة الصّفة المشبّهة في الديمومة والثبوت في بعض المواد[73]، نتيجة اتّساع الوصف العارض ولزومه للموصوف، ولذلك نراه يحتاج إلى تأكيد هذا الدوام وثبوته في بعض التعبيرات، فيُقَالُ: (أَصْبَحَ عَاجِزًا لما تبقّى من حياتِهِ، أو إلى مماتِهِ، أو طوالَ حياتِهِ)، أو(هوَ عاجِزٌ تَمامَ العَجْز)، ولهذا أيضًا نُلفي أبنية الصّفة المشبّهة ترافق اسم الفاعل في هذه المادة، فيُقال: "وَرَجُلٌ عَجِزٌ وعَجْزٌ: عَاجِزٌ"[74]؛ للدلالة على دوام الوصف أو المبالغة فيه. وبهذا يكون التطوّر الدلالي هو أحد الأسباب التي أدّت ببابي الأحوال العارضة، والخصال والسجايا إلى أن يتداخلا في بنية الوصف(فَاعِل)، وقد واكبَ الفعل هذا التطوّر والاتّساع في الدلالة فبنوه على (فَعِلَ) اللازم– فضلًا عن (فَعَلَ) – لأنّه في باب الخصال والسجايا أكثر وأشيع .

ومن ناحية ثانية نجد أنَّ صفة (فَاعِل) تتوارد كثيرًا وصفًا في الحقل الدلالي الأخصّ الذي يضمّ الفعل (عَجَزَ)، أي تلكَ الأفعال التي تقاربه أوتناقضه في المعنى كـ(وَهِنَ/وَاهِنٌ)، و(وَهِيَ/وَاهٍ)، و(كَلَّ/كَالٌّ)، و(قَدِرَ/قَادِرٌ)، و(عَزَمَ/عَازِمٌ)، و(حَزُمَ/حَازِم)، وهذا يبيّن أنَّ القياس عامل مؤثّر في اطّراد صيغة (فَاعِل) وصفًا من أفعال هذا الحقل الدلالي، حتّى في تلك الموادّ التي تخالف مؤدّى صيغته في الدّلالة على الحدوث والتجدّد .

– لَبِثَ لَبْثًا، ومَكُثَ مُكْثًا:

وهما من أفعال العمل اللازم، وقد خالف الأول قياس مصدره وهو (فُعُول)، وجاء على (فَعَلٍ)، وقد علّل سيبويه هذا بالحمل على (عَمِلَ عَمَلاً)، وهو أحد أفعال باب العمل المتعدي، قال: "فجعلوه بمنزلةِ عَمِلَ عَمَلاً، وهوَ لَابِثٌ، يدلّك على أنّه من هذا الباب"[75]. وحمل سيبويه لـ(لَبِثَ) ومصدره على باب العمل مبنيٌّ على أنّه فعلٌ حقيقيٌ قد تضمّن المجهود والإرادة، ولذلك فهو في هذه الحالة بعيد عن

أفعال الحالات، أو الخصال والسجايا، وإن كانَ بناؤه على (فَعِلَ). ويبدو من مطالعة المعجمات أنَّ ورود مصدره على (فَعَل) نادرٌ بخلاف ما يوحي به كلام سيبويه، قالَ الجوهري (ت٣٩٨هـ) في الصحاح: "وقد لَبِث يَلْبَثُ لَبْثًا على غير قياس، لأنَّ المصدر من فَعِلَ بالكسر قياسه التّحريك إذا لم يتعدَّ، وقد جاء في الشّعر"[76]، وجاء في النهاية لابن الأثير (ت٦٠٦هـ): "لَبِثَ يَلْبَثُ لَبْثًا، بسكون الباء، وقد تُفتَح قليلًا على القياس"[77]، وهم يخالفونه في عدّ (الفَعَل) في المصدر هو الأصل، وهو يراه (الفُعُول) كما سلف مُستدلًّا على هذا بورود الوصف منه على (فَاعِل) لا (فَعِل). وهنا تبرز أهميّة عمل سيبويه في الرّبط بين أبنية الفعل والمصدر والصّفة، فضلًا عن مراعاة دلالة المادّة اللغويّة، على حين اقتصرَ غيره من العلماءعلى ربط بنية المصدر ببنية الفعل فحسب[78]، غير أنّنا مع ذلك لا نلمس ملابسةً معنويّة بين (لَبِثَ) و(عَمِلَ) ليُحمَل عليه في بناء مصدره، و(فَعَلٌ) ليسَ بأصل في بابه، بل (فَعْل)، والأولى أن يُحمَل (لَبْث/فَعْل) عليه في هذه المادّة؛ لأنّه الأكثر والأشيع، وقد وردَ المصدر منه كثيرًا على (فَعَال): (لَبَاث)[79]، و(فَعَال) أخو (فَعُول) في العمل اللازم، وإن كانَ (الفُعُول) فيه أكثر[80].

أمَّا (فَعَلٌ)، فيمكن توجيه وروده في هذه المادّة على قلّة، بالقياس على مصدر ما ورد من أفعال الحالات على (فَعِلَ) وهو الأكثر كـ(فَرِحَ، وطَرِبَ، وفَزِعَ، وأَسِفَ)، والوصف منها (فَعِل)، وقد ورد الوصف منه على هذا الوزن، إذ جاء في كتاب العين: "اللَّبِثُ البطيء"[81]، بل ورد على (فَعِيْل/لَبِيْث) أيضًا[82]، وهذا يبيّن أنَّ دلالة هذه المادّة قد تمتدّ لتتداخل مع بابي الحالات والصّفات. ولهذا جاءّ المصدر منها على (فُعْل/لُبْث)، و(فَعَالَة/ لَبَاثَة)[83]، فضلًا عن ما ذُكرَ آنفًا من مصادر .

وفي (مَكُثَ) قالَ سيبويه: "وقالوا:مَكَثَ يَمْكُثُ مُكُوثًا، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا: وقالَ بعضهم:مَكُثَ شبّهوه بظَرُفَ لأنّه فِعْل لا يتعدّى .. وقالوا: المُكْث كما قالوا: الشُّغْل، وكما قالوا: القُبْح، إذ كان بناء الفعل واحدًا"[84]. والجزء الأوّل من كلامه الذي ذكر فيه (مَكَثَ مُكُوثًا) يمثّل الاستعمال الأكثر والأفشى في لغة العرب في مثل هذه الأفعال، وهو الأصل الذي يندرج ضمن القواعد التي ذكرها آنفًا لأبنية فعل

العمل اللازم، ومصدره وصفته، وقد مهّد بهذا لينتقل إلى استعمال لهجي أقلّ شيوعًا جاء فيه الفعل على بنية (فَعُلَ) ومصدره (الفُعْل)، وهما من أبنية باب الخصال والسجايا، والوصف في كلّ ذلك (فَاعِل/مَاكِث)، وقد علّلَ ورود بنية الفعل على (فَعُلَ) بالاشتراك في اللزوم بينَ (فَعَلَ)، و(فَعُلَ)، وهي علّة موجودة في كثير من الأفعال اللازمة من وزني (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، ولم يرد (فَعُلَ) منها، فلِمَ جرت المشابهة في (مَكَثَ) دون سواه من تلك الأفعال؟ لم يبيّن سيبويه هذا، ويمكن أن نلمس في دلالة مادة (مكث) المعجميّة ما شجّعهم على ذلك؛ إذ تدلّ على الثّبوت والملازمة والدّوام، وهو عين ما نجده في (فَعُلَ)، وإنْ كانَ هذا المُكُوث حدثًا عابرًا، وهو ما يؤيّده مجيء الوصف منه على (فَاعِل)، وقد جاء الوصف منه على (فَعِيْل) أيضًا، إذ قالوا: رَجلٌ مكيثٌ، أي رَزِين[85]، ولا ريبَ حينئذٍ في كونه من باب الخصال والسجايا، و"المَاكِث: المُنْتَظِر، وإن لم يكن مَكِيثًا في الرّزانة"[86]، وفي هذا نلمس أثر المجاز في تحويل دلالة الكلمة ونقلها من الثَّبُوت وعدم الحركة الماديّ إلى الرّزانة وعدم التعجّل المعنويّ، ومن ثمّ توسّعت دلالة الكلمة فتداخلت بين بابين، وجاء بناء الصّفة تبعًا لذلك (فَاعِل) في باب العمل اللازم، و(فَعِيْل) في باب الخصال .

وفي المصدر نجدُ سيبويه أميل إلى حمل العَمَل اللازم على المتعدّي، وإن كانَ ذلك المحمول عليه غير مطّرد في بابه مع عدم وجود ملابسة معنويّة بينه وبين المحمول، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في (لَبَثَ)، وكذلك الحال هنا، فعلى الرّغم من أنَّ بناء الفعل قد جاء على (فَعُلَ/مَكُثَ) نراه يحمل (المُكْث) على (الشُّغْل) أوّلًا مع ما بينهما من اختلاف في بناء الفعل، وتعديته. وحمله على (القُبْح) أولى وأقرب؛ لأنَّ (الفُعْل) من أبنية المصادر المطّردة في باب (فَعُلَ). وكذا الحال في (مَجَنَ مُجْنًا، فهوَ مَاجِنٌ)، و(فَسَقَ فِسْقًا، فهو فَاسِقٌ) حملهما على (الشُّغْل)، و(الفِعْل)[87]في المتعدّي، ومعناهما أقرب إلى الخصال والسجايا منه إلى العمل، وإن جاء الوصف منهما على (فَاعِل)، إذ ربّما جاءت الصّفة المشبّهة على (فَاعِل)[88] .

ويوضّح سيبويه أنَّ التعدية في بعض الأفعال قد تكون ظاهريّة وهي في الأصل لازمة تكون تعديتها بحرف الجر، ومثال هذا عنده: (دَخَلْتُهُ، وَوَلَجْتُهُ)، "فإنّما هي وَلَجْتُ فيهِ ودَخَلْتُ فيه؛ ولكنَّهُ ألقى فيه استخفافًا"[89]، فمجيء المصدر من هذين الفعلين على (فُعُول) جاء على الأصل فهما لازمان، فتطوّر استعمال الفعل بين التعدية واللزوم – وإن كانَ ظاهريًّا – هو أحد الأسباب التي جعلت الحقول الدلاليّة النحويّة تتداخل في أبنية مصادر الأفعال. وينطبق هذا على ما ذكره سيبويه في باب الأدواء في حديثه عن (فَرِقْتُهُ، وفَزِعْتُهُ)[90]، ومجيء المصدر منهما على (فَعَل)، والوصف على (فَعِل) فتعديتهما ظاهريّة، إذ الأصل (فَرِقْتُ مِنْهُ)، و(فَزِعْتُ مِنْهُ)، فورود المصدر والوصف منهما بهذه الأبنية جارٍ على الأصل .

بينَ باب العمل المتعدي وباب (الخلو والامتلاء):

– ***سَخِطَهُ سَخَطًا، فهوَ سَاخِطٌ:*** قالَ سيبويه: "وقالوا: سَخِطَهُ سَخَطًا، شبّهوه بالغَضَبِ حين اتّفق البناء وكانَ المعنى نحوًا منه، يدلّكَ سَاخِطٌ وسَخِطتُهُ أنَّه مُدخَل في باب الأعمال التي تُرى وتُسمع، وهو مُوقِعُهُ بغيره"[91]، فمادة هذا الفعل – كما يوحي كلام سيبويه – يتنازعها البابان، فهي من ناحية العمل متعدّية، وجاء الوصف منها على (فَاعِل)، أمّا من ناحية الدلالة، فهي إلى الغَضَبِ أقرب، والغَضَب من ناحية بنية المصدر والوصف داخل ضمن باب (الخلو والامتلاء)، لأنّه في الجوف بمنزلة العَطَش[92]، ولذا جاء مصدره على (الفَعَل/الغَضَب)، والوصف منه (فَعْلَان/غَضْبَان)، فأفضت هذه الملابسة الدلاليّة بينهما إلى أن يكون مصدر (سَخِطَ): (السَّخَط)، ولم يوافقه في بنية الوصف، إذ لم يقولوا فيه: (سَخْطَان)، وما ذلك إلّا لأنّه داخل في باب العمل المتعدّي من جهة أخرى، فجاء الوصف منه على (فَاعِل). وتعبير سيبويه بأنَّ هذا الفعل مُدْخَل في هذا الباب يشير إلى أنّه ليس منه في الأصل، أي إنَّ بابه اللزوم، وقد أبان أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) هذا في شرحه للكتاب، قال: "فجَعَلَ سَخِطَ مُدْخَلًا في التعدّي كأنّه بمنزلة ما يُرَى، وقولهم: سَاخِط دليل على ذلك؛ لأنّهم لا يقولون

غَاضِبٌ، ومعنى الغَضَب والسَّخَط واحدٌ، فجعلَ الغَضَبَ بمنزلة فِعْل تتغيّر به ذات الشيء، والسَّخَطَ بمنزلة فِعْل عُولِجَ إيقاعه لغير فاعله"[93].

وتردّدَ معنى مادة (سخط) في المعجمات العربيّة بين نقيض الرّضا، وكراهة الشيء، والغضب، وارتبطَ المعنى الأول بها بمعزل عن النظر إلى لزوم الفعل منها أو تعديه[94]، على حين خُصَّ معنى الغَضَب باللازم منه، والكُره بالمتعدّي[95]. وقد ذهبَ أبو هلال العسكري(ت بعد ٤٠٠هـ) إلى أنَّ "السَّخَط إذا عدّيته بنفسه، فهو خلاف الرّضا، يُقالُ: رَضِيَه وسَخِطَهُ، وإذا عدّيته بـ(عَلَى)، فهو بمعنى الغَضَب، تقول: "سَخِطَ اللهُ عليه"، إذا أرادَ عقابه"[96]. ومما تقدّم يمكن أن نرجّح أنَّ معنى الأصل لمادة (سخط) وهو نقيض الرِّضَا، والذي يصلح لأن يكونَ لازمًا ومتعدّيًا قد تطوّر باتّجاهين، أحدهما: معنى لازم خالص وهو الغَضَب، والآخر: مُتعدٍّ خالص وهو الكُره، ويؤيّد هذا الرّأي التسلسل المنطقي لتداعي الدّلالة، فعدم الرِّضا قد يؤدّي إلى الغَضَب، وقد يُفضي إلى الكُرْه، ولذا جاء في مصدره (الفَعَل/السَّخَط) كالغَضَب، و(الفُعْل/السُّخْط) كالكُرْه[97] .

أمّا مجيء الوصف منه على (فَاعِل)، وليسَ على (فَعْلان)، فلأنَّ له ملابسة في باب التعدّي والعمل بخلاف الغَضَب الذي لا يخرج عن اللزوم، ولأنَّ الوصف على (فَاعِل) قد جاء على الأشيع الأعمّ، حتّى أنَّ المعجمات قد روت استعماله وصفًا من (غَضِبَ) في حالات خاصّة[98]، ثمّ إنَّ لزوم (سَخِطَ) متأتٍّ من مشابهته للغَضَب في الدلالة،و(الغَضَب) نفسه مُلحَق بباب (الخلو والامتلاء)، فصار(السَّخَط) من التمكّن في هذا الباب أبعد وأوهن .

– ***حَرِدَ يَحْرَدُ، فهو حَارِدٌ:*** ولا يبتعد ما أورده سيبويه في (حَرِدَ) كثيرًا عن ما ذُكِرَ من توجيه في (سَخِطَ)، وإن عدّه سيبويه من باب العمل اللازم، وقد خالفه في مجيء المصدر على (الفَعْل)، فتداخلَ مع المتعدّي في هذه البنية، قالَ: " وقولهم فَاعِل يدلّك على أنّهم جعلوه من هذا الباب وتَخفيفهم الحَرَد"[99]؛ لأنَّ معناه معنى (سَخِطَ) وهو الغَضَب، وبناء فعله كبنائه، فالتداخل فيه بين باب (الخلو

والامتلاء)، وباب العمل اللازم، أمّا مجيء مصدره على (فَعْل) فمردّه إلى تخفيفهم (الفَعَل/الحَرَد)، كما ذكر سيبويه، وهي علّة لهجيّة[100] صوتيّة لا دلاليّة .

وإنّما وردَ الوصف منه على (فَاعِل)؛ لأنَّ أفعال هذا الباب من أفعال الحالات، وفيها من الحركيّة وعدم الثبوت ما يقرّبها من أفعال الأعمال، وكذلك الوصف منها على (فَعْلَان) فدلالته قريبة من دلالة اسم الفَاعِل في الحدوث والتجدّد، ولهذا فهو يرد في الكثير من موادّ هذا الباب من مثل: (ظَامٍ وظَمْآن، وغَاضِب وغَضْبان، وجائع وجَوْعَان، وصادٍ وصَدْيَان، وطاوٍ وطَيَّان)[101]، وبسبب هذا التشابه بين دلالة البناءين جاء (حَارِد) من (حَرِدَ)، وقالوا في الوصف منه أيضًا: (حَرْدَان)، و(حَرِد)[102].

التداخل بين بابي الحركة والاضطراب، والأصوات في بنية المصدر:

فمصدر الأوّل (الفَعَلَان)، ومصدر الثاني (الفُعَال)، أو(الفَعِيْل)، وقد ذكر سيبويه أنَّ من الأفعال ما كانت دالّة على حركة واضطراب وجاء مصدرها على (فُعَال) وهو من أبنية مصادر الصّوت، فقال: معللًا ذلك: "وقد جاء على فُعَالٍ نحو النُّزَاء والقُمَاص، كما جاء عليه الصّوت نحو الصُّرَاخ، والنُّبَاح، لأنَّ الصَّوت قد تَكَلَّفَ فيه من نفسه ما تَكَلَّفَ من نفسه في النَّزَوَان ونحوه"[103]، فهناك معنًى ثانوي مشترك بين الحقلين الدلاليّن قد هيَّأ للمقايسة بينهما في بعض المصادر، ومنها ما جاء على (فَعِيْل) كما جاء الصّوت عليه/ كـ(الوَجِيف، والرَّسِيْم)[104] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ (النُّزَاء) – وهو حركة الدّواب وتوثّبها عند الجماع – قد وردَ برواية أخرى بالكسر (نِزَاء/فِعَال)[105]، فدخلَ بهذا في باب (النِّكَاح، والجِمَاع) الذي ذكره سيبويه[106]، وكذلك جاء على (الفَعَلان/النَّزَوَان)، إذ نُظِرَ في باب الجِمَاع إلى مقصد الفعل، وليس إلى الحركة ونوعها فحسب. ولا يبعد أيضًا أن يكون (النُّزَاء، والقُمَاص) داخلين في باب الأدواء من (فَعَلَ)، كـ(السُّكَات، والعُطَاس)[107]، إذ وردَ هذا المعنى فيهما، فـ"النُّزَاء: دَاء يأخذ الشَّاء فتَنْزُو منه حتّى تموت"[108]، و(القُمَاص) اضطراب يأخذ الفرس وغيره من الدّواب، "وهوَ أن يرفع يديه ويطرحهما معًا ويعجنُ برجليه"[109]، فيُقَالُ: به قِمَاصٌ أو قُمَاصٌ، وهي اللغة الأفصح[110] .

التداخل بين باب العمل اللازم، وباب الحالات، وباب الخصال والسجايا:

وقد وردَ هذا عن سيبويه في مصدر (قَنِعَ) وصفته، إذ حملوه مرّة على ضدّه وهو (زَهِدَ، أو زَهَدَ يَزْهَدُ زَهَادَة، وزُهْدًا، فهوَ زَاهِدٌ)، وبابه في المعنى ترك الشيء، فقالوا: (قَنِعَ يَقْنَعُ قَنَاعَة، فهو قَانِعٌ).

و(القَنَاعَة) سجايا ثابتة في الغالب. وجاء الوصف منه على (فَاعِل)، ويمكن حمله على الحدوث والثّبات فيهما، وإن كانَ في الأصل وصفًا للعمل العارض، وقد ورد الوصف منه على (فَعُول/قَنُوع)، و(فَعِيْل/قَنِيْع) أيضًا[111]. وحملوه من ناحية أخرى على ضدّه من باب الحالات، كـ(غَرِضَ يَغْرَضُ غَرَضًا)، والوصف (غَرِضٌ) ، والمعنى ضَجِرَ ومَلَّ[112]، فقالوا كما قالوا في الأوّل: (قَنَعَ يَقْنَعُ قَنَاعَة)، إلّا أنّهم في الوصف قالوا: (قَنِعٌ)[113]. وبهذا نرى كيف امتدّت دلالة الكلمة في أكثر من حقلٍ دلاليّ نحويّ، فتغيّر بناء الوصف بالمقايسة تبعًا لذلك، إذ إنَّ (القَنَاعَة) قد تكون حَدَثًا عابرًا يُنسب لشخصٍ ما، أو حالة تتلبّس به، أو سجية ملازمة يتّصف بها على الدوام .

بين (الحُزْن)، و(السَّقَم) في بابي الحالات، والخصال والسّجايا:

و(الحُزْن) حالة تعتري الإنسان وهيَ في الغالب عارضة عابرة، فجاءت الأبنية القياسيّة له متوافقة مع هذه الدلالة، فقالوا (حَزِنَ يَحْزَنُ حَزَنًا، فهوَ حَزِن)[114]، كضدّه (فَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، فهوَ فَرِح)، ثمّ إنّه ورد في لغة قريش متعدّيًا، وهي اللغة العالية، وبناء الفعل منه (فَعَلَ)، "تقول: حَزَنَنِي يَحْزُنُنِي حُزْنًا...وأمّا الفعل اللازم فإنّه يُقال فيه: حَزِنَ يَحْزَنُ حَزَنًا لا غير"[115]، فـ(الفُعْل/الحُزْن) مصدر المتعدّي في الأصل كـ(شَغَلَهُ شُغْلاً)، إلّا أنّهما اختلطا في الاستعمال وصار يُقال: (حَزِنْتُ حَزَنًا وحُزْنًا) .

أمّا (السَّقَمُ) فهوَ المرض، وهو في الأغلب حالة عارضة، فالفعل منه (سَقِمَ يَسْقَمُ)، والمصدر (السَّقَمُ)، والصفة (سَقِم)[116]، وقد وَرَدَ الفعل منه على (فَعُلَ) عن بعض العرب، فقَرُبَ من باب الخصال والسجايا، فجاء الوصف منه على (فَعِيل/سَقِيْم)، وكذا (السَّقَمُ) قد يكون ملازمًا دائمًا، وأضاف سيبويه: "وقالوا: السُّقْم كما قالوا: الحُزْن. وقالوا: حَزِنَ حَزَنًا، وهو حَزِين، جعلوه بمنزلة المرض لأنَّه

داء"[117]، فالحزن والمرض ليسا من حقل دلالي واحد،ولكنَّ الحزن بما ينطوي عليه من ألمٍ ومُعاناة وأذى قد تداخل بظلال معناه مع حقل الأدواء، وجعلوه بمنزلتها، فحملوه في بناء الوصف على (السَّقَم)، وقالوا: (حَزِيْن/فَعِيْل)، ثمّ حملوا (السَّقَم) في المصدر على (الحُزْن) فجاؤوا به على وزن (فُعْل/سُقْم)، وليس أدلّ على أنّهم قد فعلوا ذلك ، وعلى صحّة ما ذهب إليه سيبويه هنا من أنّنا لا نجد بناء (فَعِيْل) صفة في نقيض (الحُزْن)، وهو (الفَرَح)، ولا نجدُ صيغة(فُعْل) مصدرًا في نقيض(السَّقَم) وهو السَّلَامَة .

تداخل باب الأدواء، وباب العيوب والألوان في الوصف من وزني (فَعِل)، و(أَفْعَل):

لايبدو – لأوّل وهلة – أنَّ هناك علاقة دلاليّة بيّنة تجمع حقل العيوب بحقل الألوان، بيد أنَّهما وردا في اللغة على بناء واحد في الوصف هو (أَفْعَل)، ومع هذا يمكن ملاحظة أنَّ لبعض الألوان إيحاءات قيميّة قد تُدخلها في حقل العيوب كالأسود، والأصفر مثلًا، ويمكن أن يكون لعامل القياس بعد هذا دور أساس في طرد هذا الوزن في الألوان الأخرى التي ليسَ لها أيّ أبعادٍ دلاليّة تقرّبها من العيوب .

وقد ذُكِرَ آنفًا أنَّ بناء الوصف الأساس في باب الأدواء هو (فَعِل)، وقد أوردَ سيبويه أمثلة عدّة تبيّن أنَّ بابي الأدواء، والعيوب والألوان قد يجتمعان في الوصف، بمعنى أنَّ الوصف منهما يردُ بصيغتي (فَعِل)، و(أَفْعَل) كليهما، وأكثر ما يكون هذا بين الأدواء والعيوب، والعلاقة الدلاليّة واضحة بينهما، فكثير من العيوب ناتجٌ من الأدواء، ثمّ إنَّ العيب قد يوحي بالغمّ والألم كما المرض، وقد أبانَ سيبويه هذا بالقول: "لأنَّ فَعِلًا وأفْعَل قد يجتمعان... وذلك قولك: شَعِث وأَشْعَث، وحَدِب وأَحْدَب، وجَرِب وأَجْرَب. وهما في المعنى نحوٌ من الوَجَع"[118]، ويقول في موضع آخر: "لأنَّ العيب نحوٌ من الدّاء"[119] .

واجتماع (فَعِل)، و(أَفْعَل) عنده على نوعين، فمرّة يدخلُ (أَفْعَل) على (فَعِل)، كقولهم: (أَوْجَر) في (وَجِر)، وهو الخائف المُشْفِق؛ لأنَّ الخوف ضربٌ من الدّاء عنده، فالأصل فيه (فَعِل/وَجِر)، ولا خلاف في أنَّ الخوف يوحي بالجبن، وهو ما يدخله في باب العيوب دلاليًا، فبنوه بذلك على (أَفْعَل)، وكذلك قولهم:(أَنْكَد) في (نَكِد)، و(النَّكِد): العَسِر، وقد أدخله سيبويه في باب الأدواء؛ لأنّه قد تعذّر ولم يسهل[120]، وإنّما دخل باب العيوب ههنا؛ لأنَّ الصّعوبة والتعذّر توحي بالكراهة والشّؤم، و(الأَنْكَدُ): المَشْؤوم[121]، وتارة أخرى يدخل (فَعِل) على (أَفْعَل)، ومثاله قولهم: (خَشِن)، في (أَخْشَن)، و(كَدِر) في (أَكْدَر)، و(حَمِقٌ) في (أَحْمَق)[122]، و"باب الخِلق والألوان أَفْعَل، فإذا دَخل فيه فَعِل فقد دخل في غير بابه، فأَخْشَنُ من الخِلق، وأَكْدَر من الألوان، فإذا استُعْمِل فيهما خَشِن، وكَدِر فقد دخلَ عليهما فَعِلٌ من غير بابهما"[123]. والكُدْرَة لون يميل إلى السّواد والغُبْرَة[124]، وهو لون غير مُحبّذ؛ لأنّه يخالف الصّفاء وقد يحمل في الاستعمال إيحاءات نفسيّة تنم عن عدم الارتياح، وكذلك الخُشُونة من الصّفات الذّميمة في الغالب، ومن هنا نفهم علاقتهما بباب الأدواء، ومجيء الوصف منهما على (فَعِل) .

دخول (أَفْعَل) على (فَعْلَان):

وباب (فَعْلَان) هو (الخلو والامتلاء)، ويدخل في هذا الباب الهَيَج والغَضَب، فهو محمول على العَطَش؛ لأنَّ يكون في الجوف مثله[125]، فقالوا: (عَطْشَان)، و(غَضْبَان)، وأمّا (الحَمَسُ) وهو شدّة الغضب وسورته، فجاء الوصف منه على (اَفْعَل): (حَمِسَ حَمَسًا)، فهوَ (حَمِس، وأَحْمَس)، فهو كـ(الأَوْجَر) دخلَ فيه (أَفْعَل) على (فَعِل)، إذ جاءَ في باب الأدواء؛ لأنّه هَيِج، وكانَ الأقرب أن يدخل فيه (فَعْلَان)؛ لأنّه كـ(الغَضَب) في الدّلالة، ولكنّهم لم يقولوا: (حَمْسَان)، بل (أَحْمَس)، فدخل في باب العيوب، وقد جعل سيبويه (أَفْعَل) ههنا بمنزلة (فَعْلَان)[126]، غير أنَّ سرعة الغضب وشدّته صفة غير محبّذة تجلب الذمَّ لصاحبها، و(أَفْعَل) أنسب الأبنية تعبيرًا عن هذا البعد الدّلالي.

قالَ سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أنّهم يقولون: رجل أَهْيَم وهَيْمَان، يريدون شيئًا واحدًا وهو العَطْشَان"[127]، وقد يكون ما نقله أبو الخطاب(ت١٧٧هـ) عنهم صوابًا ولكنَّ (الأَهْيَم) – في أصل

اشتقاقه – مفرد (الهِيْم)، وهي "الإبل التي يصيبها داء فلا تروى من الماء"[128]، والداء يوحي بالعيب، أمّا (الهَيْمَان)، وهو العطشان، فلا خلاف في دخوله في باب (الخلو والامتلاء) .

دخول (فَعْلَان)، و(فَعِيْل) على (أَفْعَل) :

ولم يذكر سيبويه لكلٍ منهما سوى مثال واحد، وهو للأوّل: (جَرْبَان/جَرْبَى)، وقال معلّلًا: "فإنَّه لمّا كانَ بلاءً أصيبوا به بنوه على هذا كما بنوه على أَفْعَل وفَعْلَاء"[129]، وكأنّه بهذا يقيسه على (الثُّكْل) إذ هوَ بلاء، وقد حملَ (الثُّكْل) على (العَطَش)؛ لأنَّه مرارة في الجوف، ومثله (اللَّهْف)، ثُمَّ (الحُزْن)، و(النَّدَم)[130]، وبهذا يتّسع القياس ويتشعّب بحسب إيحاءات معاني الكلمات وظلالها. ويمكن أن نلمح في (جَرْبَان) دلالة الامتلاء، وكأنّهم يريدون أن يضفوا على ما أصيب به من بلاء مزيدًا من المبالغة والتّهويل والتّشنيع .

ومثاله لدخول (فَعِيل) على (أَفْعَل): (خَصِيْف، وأَخْصَف)، وعرّفَ (الخَصِيْف)، بأنّه سواد إلى الخُضْرَة[131]، غير أنَّ مطالعة هذه المادّة في المعجمات تبيّن أنَّ (الخَصِيْف) في الأصل ليس بوصف للون، بل هو وصف لكلّ شيئين مجتمعين، إذ "الخاء والصاد والفاء أصلٌ واحد يدل على اجتماع شيء إلى شيء"[132]، فقالوا: نَعْل خَصِيف[133]، و"كلّ ما طُورِق بعضه على بعض فقد خُصِفَ"[134] ثمّ انتقل ذلك إلى الألوان، فكل لونين مجتمعين فهما خَصِيْف، وحَبل خَصِيف فيه لونان أسود وأبيض، وكذا الرّماد[135]. فـ(فَعِيْل)، من هذه المادّة طارئ على حقل الألوان من حقل الخصال بلحاظ هذا المعنى الثانوي المشترك بين الحقلين، وهو الجمع أو المزج بين شيئين، أو بين لونين بمعنى أخصّ .

دخول (فَعْلَان) على (فَاعِل)، و(فَاعِل) على (فَعْلَان):

سبقت الإشارة إلى أنَّ باب (فَعْلان) وصفًا يشمل من ناحية الدّلالة كلّ ما دلّ على خلوّ أو امتلاء من عَطَش وجُوعٍ وريّ وشَبَع وغير ذلك، إلّا أنَّ هناكَ موادّ تحمل هذه الدّلالة وخرجت عن هذا الباب من ناحية الوصف، فجاءت على (فَاعِل)؛ لأنّهم أجروا القياس في هذا على حقل العَمَل، إذ جاء الفعل

من باب (خَرَجَ يَخْرُجُ)، فـ"قالوا: سَغَبَ يَسْغُبُ سُغْبًا وهو سَاغِب، كما قالوا: سَفَلَ يَسْفُلُ سُفْلًا وهو سَافِل. ومثله جَاعَ يَجُوْعُ جُوعًا وهو جَائِع، ونَاعَ يَنُوعُ نُوْعًا وهو نَائِع...ومثل ذلك أيضًا من العَطَش: هَامَ يَهِيْمُ هَيْمًا وهو هَائِم"[136]، و(هَامَ) من باب (ضَرَبَ)، كـ(بَاعَ). وقد أدخلوا (فَعْلَان) وصفًا على (فَاعِل) في بعض هذه الأفعال؛ لأنَّ معنى الخلو أوالامتلاء بيّنٌ فيها مُدخلًا إيّها في هذا الباب من ناحية الدلالة ، فقالوا: (جَائِع وَجَوْعَان)، و(هَائِم وَهَيْمَان)[137]،أي عَطْشَان، ويحمل على هذا أيضًا (حَائِرٌ، وحَيْرَان)[138] .

وربّما دخلَ (فَاعِل) على (فَعْلَان) على الرغم من أنَّ باب الفعل (فَعِلَ يَفْعَل)، والمصدر (فَعَل)، كـ(صَدِيَ يَصْدَى صَدًى)، فهو (صَدْيَان)، و(صَادٍ)، و(نَدِمَ يَنْدَمُ نَدَمًا)، فهو (نَدْمَان)، و(نَادِم)، وعلّة هذا عند سيبويه التشبيه بـ(سَخِطَ يَسْخَطُ سَخَطًا)، فهو (سَاخِط)[139]من ناحية بناء الفعل والمصدر لا من ناحية الدّلالة. ولا يخفى أنَّ (فَاعِل)، و(فَعْلَان) في هذه الموادّ يعبّران عن أوصاف لحالات عابرة، وهما لا يفترقان من ناحية الدّلالة إلا في كون(فَعْلَان) يشير إلى بلوغ الذّروة في الوصف بالمقارنة بـ(فَاعِل) .

اجتماع (فَعِل) و(فَعْلَان):

وأمثلته كثيرة، كـ(جَذِل وَجَذْلَان)، و(فَرِح وفَرْحَان)، و(حَزِن وحَزْنَان)، و(عَطِش، وعَطْشَان)، و(صَدِ وصَدْيَان)، و(سَكِر وسَكْرَان)، و(كَسِل وكَسْلَان)، فالحُزن والعَطَش، والصَّدَى، والكَسَل، والسُّكْر محمولة على الأدواء، والجَذَل والفَرَح نقيضَا الحُزْن، فجاءت كلّها على بناء (فَعِل)، ومثلها (العَلِه والعَلْهَان)، قالَ سيبويه: " وعَلِهَ يَعْلَهُ عَلَهًا، وهو عَلْهَان، وهو شدّة الغَرَث والحرص على الأكل. وتقول: عَلِهٌ كما تقول: عَجِل، ومع هذا قَرُبَ معناه من وَجِعَ"[140]، و(الحَزْنَان) مقيسٌ على (العَطْشَان)، ومنظور فيه إلى بعدٍ آخر في المعنى غير الخلو، وهو الحرارة في الجوف[141]، و(الجَذْلَان)، و(الفَرْحَان) محمولان عليه؛ لأنّهما نقيضاه في المعنى ضمن حقل دلالي واحد، وجعلوا (السَّكْرَان) بمنزلة (الشَّبْعَان)؛ لأنّه من الامتلاء[142]، ثمَّ نظرَ سيبويه إلى جانب آخر في المعنى حين قاسَ (الحَيْرَان) على (السَّكْرَان)،

وقالَ مُعلِّلًا: " لأنَّ كليهما مُرْتَج عليه"[143]. و(الكَسْلَان) خاوٍ كـ(العَطْشَان)، فـ(الحَزْنَان)، و(الحَيْرَان) لم يجمعهما بهذا الباب المعنى المركزي للحقل الدّلالي الذي هو (الخلو والامتلاء)، بل سرى إليهما القياس لاشتراكهما ببعض إيحاءات المعنى وظلاله مع عدد من تلكَ الأوصاف التي تشيع في هذا الحقل .

دخول (أَفْعَل) على (فَاعِل)، و(فَعِيْل):

ويتمثّل هذا في قولهم: في الوصف (أَشْيَب) من (شَابَ يَشِيْبُ)، والقياس يقتضي أن يكون الوصف منه على (فَاعِل/شَائِب)، كـ(بَاعَ يَبِيْعُ)، فهو (بَائِع)، أو (فَيْعِل/شَيِّب)، كـ(بَانَ يَبِيْنُ)، فهوَ (بَيِّن)، ولكنّ الشَّيْب لمّا كانَ لونًا فارق حقل الأعمال اللازمة، ودخلَ في حقل الألوان فحملوه على (الأَشْمَط) في الوصف؛ لأنّه قريب من معناه[144]، و(الأَشْمَط) جار على القياس؛ لأنَّه من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ): (شَمِطَ يَشْمَطُ شَمَطًا، فهو شَمِط)[145] .

وقد دخلَ (أَفْعَل) على (فَعِيْل) في باب الخصال والسجايا، إذ "قالوا: شَنُعَ شَنَاعَة وهو شَنِيْع. وقَالوا: أَشْنَع"[146]. وقد حدا بهم إلى هذا أنَّ (الشَّنَاعَة) خصلة ذميمة معيبة، فمال بهم طبعهم إلى (أَفْعَل)، وهذا مصداق لما تميّزت به اللغة العربيّة من ميلها إلى التخصيص والتحديد في أبنيتها، إذ يجيء بناء (فَعِيْل) من (فَعُلَ) وصفًا للسجايا الثابتة دون تمييز بين المحمود والمذموم منها، فرُكِنَ إلى (أَفْعَل)؛ لأنّه الأنسب لتأكيد ما في المعنى المعجمي للصفة من دلالة سلبيّة مُستكرهة .

(فَاعِل) بين باب العمل المتعدّي، وباب الخصال والسّجايا، ودخول(فَعِيْل) عليه:

ذكر سيبويه في صدر باب الخصال أنَّ الفعل في هذا الباب يُبْنَى على (فَعُلَ يَفْعُلُ)[147]، ولكنّه على الرّغم من ذلك يورد فيه أفعالًا عدّة خرجت عن هذا البناء. ولا عجب في هذا؛ لأنَّ القواعد التي أوردها في كلّ ما تقدّم من أبواب غير مطّردة، وهو يذكر ما خرج منها عن القياس، إلّا أنَّ المثير للاهتمام هنا أنَّه يذكر في هذا الباب أفعالًا ذكرها في باب العمل المتعدّي،كـ(جَهِلَ، وعَلِمَ، وفَقِهَ، وفَهِمَ،

وحَذَقَ)[148]. وهذه الأفعال تبدو ذات وجهين من ناحية الدّلالة، فهي يمكن أن تكون في حالة التعدية أفعالًا عابرة تدلّ على حدثٍ متغيّر غير ثابت، ويمكن أن تدلّ في باب الخصال على صفة ثابتة دائمة، وتكون في هذه الحالة لازمة، فيُقال: (عَلِمَ فلانٌ، أو جَهِلَ، أو فَقِهَ ...)، أي اتّصفَ بهذه الصّفة، وما ورد وصفًا على (فَاعِل) من هذه الأفعال كـ(عَالِم، وجَاهِل، وحَاذِق) يجري على ما جرى فيه الفعل من التجدّد أو الثّبوت، إذ يمكن التعبير به عن الوجهين كليهما، ويحدّد السياق المعنى المُراد، كأن يُقال: (محمّدٌ عَالِمٌ بما جرى)، أو (الحسنُ بن الهيثم عَالِمٌ عظيمٌ) .

ويُلاحظُ أنَّ بعض هذه المواد أخذت في باب الخصال تستقلّ بأبنية خاصّة في الصّفات بالقياس على ما يقاربها في المعنى من موادّ في هذا الحقل، إذ قالوا: "عَلِمَ عِلْمًا فالفعل كَبَخِلَ يَبْخَلُ، والمصدر كالحِلْم،...وقالوا: عَلِيْم، كما قالوا: حَلِيْم"[149]. ومثل (العَلِيْم): (الفَقِيه) غير أنَّ العَلِيْم أصبح ينظر إليها بوصفها صيغة مبالغة لوجود (عَالِم) معها في الاستعمال، بخلاف الفَقِيه التي بقيت صفة بسيطة؛ لأنّهم لا يقولون: (فَاقِه) .

وغير بعيد عن ما ذهبوا إليه في (العَالِم، والعَلِيْم) قولهم في الوصف من (نَضَرَ وَجْهُهُ): (نَاضِر، ونَضِيْر)، وإنّما جاء البناء الأخير (فَعِيل) بالقياس على ما كانَ نحوه في المعنى، وهو (الوَسِيم)، ومثله (نَابِه ونَبِيْه) كـ(شَرِيْف)[150] .

خروج بناء المصدر عن قياس الحقل الدلالي الذي يشيع فيه في أبواب الحالات والخصال:

سبقت الإشارة إلى أنَّ المصدر القياسي الذي يشيع في حقل الألوان هو (الفُعْلَة)، كـ(الزُرْقَة، والصُّفْرَة، والحُمْرَة)، وقد خرجَ مصدر الأبيض والأسود من الألوان عن هذا القياس، وجاء على وزن (فَعَال/بَيَاض، وسَوَاد)، وقد علّل سيبويه هذا الخروج قائلًا: " وقالوا: البَيَاض والسَّوَاد، كما قالوا: الصَّبَاح، والمَسَاء، لأنّهما لونان بمنزلتهما، لأنَّ المَسَاء، سَوَاد، والصَّبَاح وَضَح"[151]، والمساء والصّباح من ناحية الدّلالة المركزيّة ينتميان إلى حقل دلاليّ مختلف هو حقل الأوقات، وقد تداخلا مع حقل الألوان من ناحية الدّلالة الهامشيّة الإيحائيّة الاستلزاميّة، فالمساء بظلامه سوادٌ، والصّباح

بضيائه بَيَاض، فقيسَ الأبيض والأسود عليها في بناء المصدر. وقد يكون ما ألجأهم إلى هذا تلكَ التّتابعات الصوتيّة المستكرهة[152] التي تنشأ عند بناء مصدريهما على (فُعْلَة)؛ لأنّهما معتلا العين فكرهوا أن يقولوا: (بُيْضَة ← بُوْضَة، أو بِيْضَة)، أو أن يقولوا: (سُوْدَة). وليسَ أدلّ على أنَّ تداخل هذين الحقلين دلاليًّا قد حدا بهم إلى ذلك من أنّنا نرى (فُعْلَة) قد انتقلَ إلى حقل الأوقات وما يتعلّق به باتّجاه معاكس، فقالوا: (الظَّلَام، والظُّلْمَة)، و(الغَدَاء، والغُدْوَة)[153] .

ونجد كذلك في بعض المصادر ميلًا لاطّراد الأبنية التي تشيع في باب الخصال والسّجايا في تلكَ الموادّ التي لها مصادر قياسيّة من أبواب أخرى، بالقياس على مصادر ما قاربها في الدلالة من هذا الباب، من مثل: (فَهِمَ فَهْمًا، وفَهَامَة)، فبنوا المصدر الأخير على (فَعَالَة) بالقياس على (النَّبَاهَة)، و(اللَّبَابَة)[154]، وكذلك قالوا: (جَهِلَ جَهْلًا، وجَهَالَة)[155]، فبنوه على الضدّ في حقل دلاليّ واحد .

ونلفي هذا السلوك اللغوي في القياس عينه في مصدر (ظَمِئَ يَظْمَأُ ظَمَأً) في باب (الخلو والامتلاء)، فقياس مصدره (الفَعَل)، ولكنّهم بنوه أيضًا على (فَعَالَة/ظَمَاءَة)، وفي هذا يقول سيبويه: "وقالوا: الظَّمَاءَة كما قالوا: السَّقَامَة، لأنَّ المعنيين قريبٌ، كلاهما ضَرَر على النّفس وأذًى لها"[156]، وحملوا الظَّمَأ عليه؛ إذ جمعهما معنًى إيحائي آخر غير معنى الحقل الرئيسي للظمأ، وهو (الخلو والامتلاء)، وقد عبّر سيبويه عن هذا المعنى بالضَّرر والأذى .

الخاتمة

يمكن إيجاز أهم النتائج التي خلص إليها البحث بالآتي:

- جاء تعدد أبنية المصادر والصّفات، وربط كل بناء منها بدلالة معيّنة بوصفه جزءًا ممّا تميّزت به اللغة العربيّة من ميلها إلى التحديد والتخصيص في أبنيتها .
- تبيّن المقارنة بما أوردته المعجمات العربيّة أنَّ ما ذكره سيبويه من أبنية للمصادر والصّفات في بعض الموادّ أنَّها أبنية نادرة وغير شائعة في الاستعمال، أو تمثّل اتجاهًا لهجيًّا معيّنًا، إذ إنَّ مقصده الأساس هو تثبيت وجود ظاهرة الخروج عن الأصل في هذه الأبنية، وتعليلها .
- من العوامل التي أسهمت في تداخل أبواب الفعل الرئيسة في أبنية المصادر والصّفات ازدواجيّة السّمة المميّزة لكل باب منها، بين الإرادة وعدمها، والديمومة وعدمها، إذ إنَّ أفعال باب العمل إراديّة حادثة طارئة، وأفعال باب الحالات لا إراديّة حادثة عابرة، وأفعال باب الخصال لا إراديّة ثابتة، فثمّة دلالة مشتركة بين الأعمال والحالات، هي الحدوث، وسمة مشتركة بين الحالات والخصال هي عدم الإرادة .
- يلاحظ أنَّ أبواب العمل، والحالات، والخصال هي أبواب قائمة على معانٍ مجرّدة عامّة، وباب العمل هو أوسعها وأكثرها أفعالا، وقد تضمّنَ هذا الباب مجالات ثانويّة تجمعها معانٍ أكثر خصوصيّة، فخرجت بعض أبنية المصادر والصّفات بهذا القياس الجديد عن ما وضع لها في الأصل .
- إنَّ بعض مواد الأفعال تمثّل من ناحية الدّلالة حالة وسطيّة بين الحركيّة(الحدوث) والثبوت، أو بين اللزوم والتعدية، وقد تتطوّر من أحد الطرفين إلى الآخر، وهو ما سيؤدي إلى جعلها موادّ مشتركة بين حقلين أو بابين، فتتعدّد أبنية مصادرها وصفاتها وتتداخل تبعًا لذلك .
- أسهمت الدّلالات الإيحائيّة والمعاني الاستلزامية لكثير من موادّ اللغة العربيّة في تداخلها بين أكثر من حقل دلاليّ، وقد أفضى هذا إلى حملها على أكثر من بناء عند صياغة مصادرها وصفاتها، أو مجيئها على أبنية تخالف الأصل الذي أقرّته القواعد لها في ذلك .

- أدّى تقارب بعض الأبنية في دلالتها الصرفيّة إلى دخول بعضها على بعض، واستعمال أحدها بدل الآخر، كـ(فَاعِل)، و(فَعْلَان) في الوصف، و(فَعِل) في الأدواء، و(أَفْعَل) في العيوب .
- لتطوّر دلالة بعض المفردات عن طرق اتّساع الدّلالة، أو المجاز أثرٌ بيّن في اشتراك دلالتها مع أبواب أخرى، وبناء مصادرها أو صفاتها على وفق مقتضى قواعد تلك الأبواب .
- لدلالة المادّة المعجميّة – أحيانًا – دورٌ في الحمل على بناء آخر مخالف للأصل في حقل دلالي مغاير .
- قد يكون للبناء الواحد أكثر من دلالة وهو ما يعني وجوده في أكثر من حقل دلالي واحد، من مثل صيغة (فَاعِل) وصفًا إذ هي في الأساس وصفٌ في باب العمل، وقد تردُ في باب الحالات ، وباب الخصال أيضًا، ويتكفّل سياق التركيب تحديد المعنى المراد .

---

[١] - علم الدلالة (علم المعنى)/د. أحمد مختار عمر: ٧٩ .
[٢] - ينظر: المصدر نفسه:٧٩، ومعاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث/ د. محمود سليمان ياقوت: ٣١٥ .
[٣] - ينظر: الكلمة – دراسة لغويّة ومعجميّة/ د. حلمي خليل: ١٤٣- ١٤٤، والظاهرة الدلاليّة عند علماء العربيّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري/د.صلاح الدين زرال : ١٨٤- ١٨٦ .
[٤] - ينظرمثلاً: علم الدلالة / أحمد مختار عمر: ١٠٨ – ١١٠، ومعاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث: ٣١٦، ٣٢٢- ٣٢٣، ومقدّمة لدراسة التراث المعجمي/ د. حلمي خليل: ٣٧٦، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي/ د. هادي نهر: ٥٦٦- ٥٦٧ .
[٥] - ينظر: الظاهرة الدلالية: ٢١٧ – ٢٨٥ .
[٦] - جذور نظرية الحقول الدلاليّة في التراث اللغوي العربي/د. أحمد عزوز، بحث منشور في مجلة التراث العرب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (٨٥)، السنة (٢١)، كانون الثاني، ٢٠٠٢: ٧٦ .
[٧] - ينظر: الكلمة – دراسة لغويّة ومعجميّة: ١٥٢ .
[٨] - ينظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان/ د. عبد الرحمن الحاج صالح:١٣٢، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة/ نايف خرما: ٢١٧ .
[٩] - الظاهرة الدلاليّة: ١٩٠ .
[١٠] - أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة : ٢١٧ .
[١١] - المصدر نفسه: ٢١٨ .
[١٢] - كتاب سيبويه: ١٢/٤.
[١٣] - ينظر: المصدر نفسه: ١٢/٤، قال: "ومما تقاربت معانيه"، و: ١٦/٤، قال: " ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني" ، وغيرها .
[١٤] - ينظر المصدر نفسه: ٤/ ٩، ١٢ .
[١٥] - ينظر: المصدر نفسه: ٦/٤ .
[١٦] - ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث/ الطيب البكوش: ٨٥، ٨٧ .
[١٧] - ينظر: كتاب سيبويه: ٩/٤ ، ١٠ .
[١٨] - ينظر: المصدر نفسه: ٥/٤ .
[١٩] - ينظر: المصدر نفسه: ٩/٤ .
[٢٠] - ينظر: علم الدلالة (علم المعنى)/ د. أحمد مختار عمر: ٨٠، وعلم الدلالة (علم المعنى) / د. محمد علي الخولي: ١٧٥ .

[٢١] - ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ١١ .
[٢٢] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٠ .
[٢٣] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٤ ، ١٦ .
[٢٤] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
[٢٥] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٤ .
[٢٦] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٢ .
[٢٧] - ينظر: من أسرار اللغة/د. إبراهيم أنيس: ٥٠ .
[٢٨] - يُقارن بما ورد في: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٨٥ .
[٢٩] - ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٥ .
[٣٠] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٦ .
[٣١] - ينظر: المصدر نفسه : ٤/ ١٧ .
[٣٢] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/٢١ – ٢٢ .
[٣٣] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٦- ١٧ .
[٣٤] - ينظر: التطور النحوي للغة العربيّة/ برجشتراسر: ٩٠، وفقه العربية المقارن/ د. رمزي منير بعلبكي: ١٤٢، ١٤٤ .
[٣٥] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٢، ١٣ ،
[٣٦] - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٨٤ .
[٣٧] - ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨ – ٣٧ .
[٣٨] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٨ – ٢٩ .
[٣٩] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٠ – ٣١ .
[٤٠] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣١- ٣٢ .
[٤١] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٢ – ٣٤ .
[٤٢] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٤ – ٣٦ .
[٤٣] - المصدر نفسه:١٢/٤ .
[٤٤] - المصدر نفسه: ١٥/٤ .
[٤٥] - علم الدلالة /د. أحمد مختار عمر: ٨٠، وعلم الدلالة – دراسة نظريّة وتطبيقيّة/د. فريد عوض حيدر: ١٧٥ .
[٤٦] - مقدمة لدراسة التراث المعجمي: ٣٧٦ – ٣٧٧ .
[٤٧] - ينظر: محاضرات في نظرية الحقول الدلاليّة والتطوّر اللغوي/ د. شهرزاد بن يونس: ٤٨ .
[٤٨] - ينظر: الكلمة – دراسة لغوية ومعجميّة: ١٤٤ .
[٤٩] - ينظر: علم الدلالة (علم المعنى)/ د. أحمد مختار عمر: ٨٠، والظاهرة الدلاليّة: ١٩١ .
[٥٠] - علم اللغة العام/فردينان دي سوسور: ١٤٤ .
[٥١] - ينظر: علم الدلالة/ بيرجيرو: ١٣٨- ١٣٩ .
[٥٢] - ينظر: دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس: ١٠٦ – ١٠٧ .
[٥٣] - المعنى وظلال المعنى – أنظمة الدلالة في العربيّة/ د. محمد محمد يونس: ١٧٨ .
[٥٤] - ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣ .
[٥٥] - كتاب سيبويه: ٦/٤ .
[٥٦] - ينظر: لسان العرب: ٤٩٩/١٠(نهك)، و: ٥٤١/١٢ (لزم)، و: ١٠٦/٣ (جحد)، و: ٤٥٦/٣ (ورد) .
[٥٧] - ينظر: المصدر نفسه: ١٠/ ٤٩٩ (نهك) .
[٥٨] - علم الدلالة (علم المعنى)/ د.أحمد مختار عمر: ٩٦ .
[٥٩] - الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربيّة/ إسماعيل بن حماد الجوهري: ٢٠٢٩/٥ (لزم) .
[٦٠] - ينظر: تهذيب اللغة/ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: ١٢٤/٤ (جحد)، والمحكم والمحيط الأعظم/ ابن سيده: ٤٤/٣ (جحد) .
[٦١] - الصحاح: ٤٥١/٢ (جحد) .
[٦٢] - ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ١٣ .
[٦٣] - تنظر: هذه المصادر في: تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي: ١٧٢/٢٦(عقق)،و:١٢/ ٩ (سرر)، و:١٣/
٢١٤ (غرر)، و: ٢٥/٨ (حسد)، و: ٥٠/١٤ (كفر) .
[٦٤] - المحكم والمحيط الأعظم: ١٢٧/١٠ (ورد) .

[٦٥] - ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٩ .
[٦٦] - ينظر: الصحاح: ٨٨٣/٣ (عجز) .
[٦٧] - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٧٩/١ (عجز) .
[٦٨] - ينظر: لسان العرب: ٢٠٣/٩ (ضعف)، و: ١٣١/١٢ (حزم)، و: ٤٥٣/١٣ (وهن) .
[٦٩] - ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٩/٥ (عجز) .
[٧٠] - المصدر نفسه: ٣٩٩/١٢ (عزم) .
[٧١] - ينظر: المصدر نفسه: ١٣/ ٤٥٣ (وهن) .
[٧٢] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٣/٩ (ضعف)، و: ١٣١/١٢ (حزم)، و: ٣٩٩/١٢ (عزم)، و:٤٥٣/١٣ (وهن) .
[٧٣] - ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي: ٢٧٨ – ٢٧٩، ومعاني الأبنية في العربيّة/د. فاضل صالح السّمرائي:٤٥ .
[٧٤] - لسان العرب: ٣١٩/٥ (عجز) .
[٧٥] - كتاب سيبويه: ٩/٤ .
[٧٦] - الصحاح: ١ / ٢٩١ (لبث) .
[٧٧] - النهاية في غريب الحديث والأثر/مجد الدين بن الأثير: ٢٢٤/٤ .
[٧٨] - ينظرمثلًا : كتاب التكملة/ أبو علي الفارسي: ٥١٧ – ٥٢٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين الاستراباذي:١/ ١٥١ – ١٦٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي: ٧/ ٤٨ – ٥٠ .
[٧٩] - ينظر: لسان العرب: ١٨٢/٢ (لبث) .
[٨٠] - ينظر: كتاب سيبويه: ٩/٤ .
[٨١] - كتاب العين/الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٢٢٧/٨ (لبث)، وينظر: تهذيب اللغة: ٩٢/١٥ (لبث) .
[٨٢] - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٣٩/١١ (لبث) .
[٨٣] - ينظر: المصدر نفسه: ١٣٩/١١ (لبث)، ولسان العرب: ١٨٢/٢ (لبث) .
[٨٤] - كتاب سيبويه: ٤/ ٩- ١٠ .
[٨٥] - ينظر: كتاب العين: ٣٥٣/٥ (مكث) .
[٨٦] - لسان العرب : ١٩١/٤ (مكث) .
[٨٧] - ينظر: كتاب سيبويه:١٠/٤ .
[٨٨] - ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧٨ – ٢٧٩، ومعاني الأبنية في العربية: ٤٥ .
[٨٩] - كتاب سيبويه: ١٠/٤ .
[٩٠] - ينظر: المصدر نفسه: ١٩/٤ .
[٩١] - المصدر نفسه:٦/٤ .
[٩٢] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٤/٤ .
[٩٣] - شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي: ٦٤/١٥ .
[٩٤] - ينظر: كتاب العين: ٤/ ١٩٢ (سخط)، وتاج العروس من جواهر القاموس : ٣٤٠/١٩ (سخط) .
[٩٥] - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٤/٥ (سخط) ، ولسان العرب: ٧/ ٣١٣ (سخط) .
[٩٦] - الفروق في اللغة/ أبو هلال العسكري: ٢١٢ .
[٩٧] - ينظر: المحيط في اللغة/ الصاحب بن عبّاد: ٢٥٧/٤ (سخط)، والقاموس المحيط/ مجد الدين الفيروزآبادي: ٦٦٩ (سخط) .
[٩٨] - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢٤٥/٥ (غضب)، ولسان العرب: ١/ ٦٤٩ (غضب)
[٩٩] - كتاب سيبويه: ٩/٤ ، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الفارسي: ١١٩/٤، وشرح عيون كتاب سيبويه/ أبو نصر هارون بن موسى القرطبي: ٢٥٥ .
[١٠٠] - يتظر: لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة/ د. غالب فاضل المطلبي: ١٤٨-١٤٩ .
[١٠١] - ينظر: لسان العرب: ١١٦/١ (ظمأ)، و: ٦٤٩/١ (غضب)،و: ٦١/٨ (جوع)،و: ٤٥٣/١٤ (صدي)،و: ٢٠/١٥ (طوي) .
[١٠٢] - ينظر: المصدر نفسه : ١٤٥/٣ – ١٤٦ (حرد) .
[١٠٣] - كتاب سيبويه: ١٤/٤ .
[١٠٤] - ينظر: المصدر نفسه: ١٤/٤ .
[١٠٥] - ينظر: تهذيب اللغة: ٢٥٨/١٣ (نزو) .
[١٠٦] - ينظر: كتاب سيبويه: ٩/٤ .
[١٠٧] - ينظر: المصدر نفسه:١٠/٤ .
[١٠٨] - لسان العرب: ٣٢٠/١٥ (نزو) .

[١٠٩] - الصحاح: ١٠٥٤/٣ (قمص) .
[١١٠] - ينظر: لسان العرب: ٨٣/٧ (قمص) .
[١١١] - ينظر: الصحاح: ١٢٧٣/٣ (قنع)، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٣٢/١ (قنع) بالترتيب .
[١١٢] - ينظر: الصحاح: ٣/ ١٠٩٣ (غرض) .
[١١٣] - ينظر: كتاب سيبويه: ١٦/٤-١٧ .
[١١٤] - ينظر: الصحاح: ٢٠٩٨/٥ (حزن) .
[١١٥] - تهذيب اللغة: ٣٦٤/٤ (حزن)، وينظر: لغة قريش/ مختار الغوث: ٢١٩- ٢٢٠ .
[١١٦] - ينظر: لسان العرب:٢٨٨/١٢ (سقم) .
[١١٧] - كتاب سيبويه: ١٧/٤ .
[١١٨] - المصدر نفسه: ١٨/٤ .
[١١٩] - المصدر نفسه: ٢٦/٤ .
[١٢٠] - ينظر: المصدر نفسه: ٢١/٤ .
[١٢١] - ينظر: الصحاح: ٥٤٤/٢ (نكد) .
[١٢٢] - ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ١٨، ٣٦ .
[١٢٣] - شرح كتاب سيبويه/ السيرافي: ٨٠/١٥ .
[١٢٤] - ينظر: لسان العرب: ١٣٤/٥ (كدر) .
[١٢٥] - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤/٤ .
[١٢٦] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٠/٤ .
[١٢٧] - المصدر نفسه: ٢٠/٤ .
[١٢٨] - معاني القرآن/ أبو زكريا الفراء: ١٢٨/٣ .
[١٢٩] - كتاب سيبويه: ٢٤/٤ .
[١٣٠] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٤/٤ .
[١٣١] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٦/٤ .
[١٣٢] - معجم مقاييس اللغة/أحمد بن فارس: ٢/ ١٨٦ (خصف) .
[١٣٣] - ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٥١ (خصف)
[١٣٤] - المحكم والمحيط الأعظم: ٣٩/٥ (خصف) .
[١٣٥] - ينظر: لسان العرب: ٧٣/٩ (خصف) .
[١٣٦] - كتاب سيبويه: ٢٢/٤، ونَاعَ بمعنى جَاعَ ، والنُّوْع: الجُوع ، ينظر: لسان العرب: ٣٦٤/٨ (نوع) .
[١٣٧] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٢/٤ .
[١٣٨] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/٤ .
[١٣٩] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٣/٤- ٢٤ .
[١٤٠] - المصدر نفسه: ٢١/٤ .
[١٤١] - ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٤ .
[١٤٢] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٣/٤ .
[١٤٣] - المصدر نفسه: ٢٥/٤ .
[١٤٤] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٧/٤ .
[١٤٥] - ينظر: لسان العرب: ٣٣٥/٧ (شمط) .
[١٤٦] - كتاب سيبويه: ٢٩/٤ .
[١٤٧] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٨/٤ .
[١٤٨] - ينظر: المصدر نفسه: ٣٥/٤ .
[١٤٩] - المصدر نفسه: ٣٥/٤ .
[١٥٠] - ينظر: المصدر نفسه: ٢٩/٤ .
[١٥١] - المصدر نفسه: ٢٦/٤ .
[١٥٢] - وهي التتابعات التي وردت في مثل: (مُيْقِن ، ومُيْسِر) نفسها ، ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية/ د. عبد الصبور شاهين: ١٩١ .
[١٥٣] - ينظر: لسان العرب: ٣٧٧/١٢ – ٣٧٨ (ظلم)، و: ١٥/ ١١٦ ، ١١٨ (غدا) .
[١٥٤] - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٥/٤ .

[١٥٥] - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١١٩/٤ (جهل) .
[١٥٦] - كتاب سيبويه: ٢١/٤ .

المصادر والمراجع

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م .

٢- أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، د. نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م .

٣- بحوث ودراسات في علوم اللسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠١٢م .

٤- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تح: عبد الستار أحمد فراج واخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م – ٢٠٠١م .

٥- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ط١، المطبعة العربية، تونس، ١٩٧٣م .

٦- التطوّر النحوي للغة العربيّة، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة المستشرق الألماني: برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التوّاب، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م .

٧- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: د.عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م – ١٩٩٦م .

٨- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، (د.ت) .

٩- جذور نظرية الحقول الدلاليّة في التراث اللغوي العربي/د. أحمد عزوز، بحث منشور في مجلة التراث العرب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (٨٥)، السنة (٢١)، كانون الثاني، ٢٠٠٢م .

١٠- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م .

١١- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي النحوي(ت٦٦٨هـ)، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، (د.ت) .

١٢- شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي القرطبي (ت٤١٠هـ)، تح: عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، ط:١، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٩٨٤م .

١٣- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، ج:١٥، تح: د. صلاح العشيري، وعبد الرحمن محمد عصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣م .

١٤- الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمدان الجوهري(ت٣٩٨هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .

١٥- الظاهرة الدلاليّة عند علماء العرب القدامى حتى نهاية القرن الرّابع الهجري، د. صلاح الدين زرال، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨م .

١٦- علم الدلالة، بيرجيرو، ترجمة: د. منذر عياشي، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م .

١٧- علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، د. هادي نهر، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد/الأردن، ٢٠٠٧م .

١٨- علم الدلالة – دراسة نظرية وتطبيقيّة، د. فريد عوض حيدر، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م .

١٩- علم الدلالة(علم المعنى)،د.أحمد مختار عمر،ط١،مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت،١٩٨٢م.

٢٠- علم الدلالة (علم المعنى)، د. محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١م .

٢١- علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، ١٩٨٨م .

٢٢- الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري(ت بعد٤٠٠هـ)، تح: جمال عبد الغني مدغمش، ط١ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٢م .

٢٣- فقه العربية المقارن – دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السّاميّة، د.رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٤- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)، تح: محمد نعيم العرقسوسي،ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.

٢٥- كتاب التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي(ت٣٧٧هـ)،تح: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م .

٢٦- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السّامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة/ دار الحرية، بغداد، ١٩٨٦م .

٢٧- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٨٣م .

٢٨- الكلمة – دراسة لغويّة معجميّة، د. حلمي خليل، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨م .

٢٩- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري(ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

٣٠- لغة قريش، مختار الغوث،ط١، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، ١٩٩٧م .

٣١- لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحّدة، د.غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م .

٣٢- محاضرات في نظرية الحقول الدلاليّة والتطوّر الدلالي، د. شهرزاد بن يونس، كلية الآداب واللغات/جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، ٢٠١٦م .

٣٣- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط٢، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م .

٣٤- المحيط في اللغة، الصاحب بن إسماعيل بن عباد(ت٣٨٥هـ)، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، علم الكتب، بيروت، ١٩٩٤م .

٣٥- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندريّة، ٢٠٠٢م .

٣٦- معاني الأبنية في العربيّة،د. فاضل صالح السّامرّائي، ط٢، دار عمار، عمان، ٢٠٠٧م.

٣٧- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م .

٣٨- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م .

٣٩- المعنى وظلال المعنى – أنظمة الدلالة في العربيّة، د. محمد محمد يونس علي، ط٢، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م .

٤٠- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د. حلمي خليل، ط١، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٩٧م .

٤١- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٧، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٨٥م .

٤٢- المنهج الصوتي للبنية العربيّة، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م .

٤٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزّاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت) .

٤٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ود.محمد عبد العال سالم مكرم، علم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م .